الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثامنة والستون

الجلسة العامة **١٤**

الخميس، ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، الساعة ١٨/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد آشي ..... (أنتيغوا وبربودا)

نظراً لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد دنغ (جنوب السودان).

افتُتحت الجلسة الساعة ١٨/١٥.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب دولة السيد إيليو دي روبو، رئيس وزراء مملكة بلجيكا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس وزراء مملكة بلجيكا.

اصطُحب السيد إيليو دي روبو، رئيس وزراء مملكة بلجيكا إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسرني غاية السرور أن أرحب بدولة السيد إيليو دي روبو، رئيس وزراء مملكة بلجيكا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد دي روبو (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): استخدمت الأسلحة الكيميائية للمرة الأولى في منطقة إيبر ببلدي خلال الحرب العالمية الأولى. ويمكننا أن نتذكر جميعا المعاناة المروعة للآلاف من الجنود. وبعد مرور ما يقرب من ١٠٠ عام، يجري إلحاق نفس المعاناة بالآلاف من السوريين. وعلى الرغم من بروتوكول جنيف الدولي لعام ١٩٢٥، يعيد تاريخ العالم نفسه – وهو تاريخ مشترك – من إيبر إلى دمشق.

وهذه هي السنة الثانية التي أخاطب فيها الجمعية العامة من هذا المنبر. وقد علقت في سنة واحدة، الكثير من الآمال وجرى تحقيقها، ولكن في نفس الوقت، جرى ارتكاب العديد من جرائم الحرب الإضافية. وتكلمت قبل عام، عن ٣٠ ٠٠٠ حالة وفاة سورية، بينما بلغت اليوم ١٢٠ ٠٠٠ حالة. وهذا الصراع ليس الوحيد. فبينما نتحدث هنا، يتواصل ارتكاب الفظائع في أجزاء مختلفة من العالم.

وعلى كل واحد منا هنا إظهار نفس القدر من الشجاعة التي أبان عنها الرجال والنساء الذين يقاتلون في الشوارع

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

من أجل حريتهم وكرامتهم. لدينا في إطار الأمم المتحدة، كل ما نحتاجه لاتخاذ إجراءات، في حين أن الذين يقاتلون لا يملكون في كثير من الأحيان سوى شجاعتهم للعيش. إذا لزم الأمر استخدام حق النقض، فينبغي أن يستخدم ضد الطغاة وجرائمهم.

ليس بوسع أحد إنهاء مجاعة من المجاعات أو هزيمة طاغية من الطغاة لوحده.

والسلام مسؤولية مشتركة. ولهذا السبب، لا يوجد بديل للتعددية والسياسة إذا ما كنا نسعى إلى تحسين حالة البشرية. وهذا هو الدافع وراء التزام بلجيكا، وهو التزام سياسي ومالي بل وحتى عسكري أحيانا، بوصفها تحتل المركز الخامس عشر على قائمة أكبر المساهمين في الأمم المتحدة.

كما يرى بلدي أن مسؤولياتنا تشمل مسؤولية الحماية، أي، المسؤولية عن منع ومكافحة الجرائم الفظيعة بشكل خاص والمتمثلة في الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والتطهير العرقي. وفي هذا الصدد، تؤيد بلجيكا تماما الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة. وفي عام ٢٠١٤، سننظم مؤتمرا دوليا في بروكسل بشأن منع الإبادة الجماعية.

وعندما نعمل معا، فإننا نحقق نتائج. وما حدث في مالي دليل على ذلك. ولكن ينبغي ألا ننسى أنه لا يمكن تسوية أي شيء مطلقا إلى الأبد. فلكي يستمر السلام، لا بد من رعايته باستمرار. وأود أن أثني بصفة خاصة على الجهود التي بذلها المجتمع الدولي مؤخرا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فقد عانى سكان شمال شرق البلد لسنوات من المجازر والاغتصاب الجماعي والتجنيد القسري، بما في ذلك لجنود من الأطفال، والنهب والتشريد القسري. وبالأمس فحسب، أبلغني شهود عن استشهاد أطفال. وهذا أمر مُخز.

وقد بدأت جهود الأمين العام ومجلس الأمن الرامية إلى تعزيز ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية تؤتي ثمارها. ولواء التدخل يؤدي دورا نشطا في حماية السكان. ويتيح إطار أديس أبابا إمكانية حقيقية لتحقيق الاستقرار في المنطقة بأسرها. ولكن لا يُخطئن أحد: فالتوصل إلى اتفاق في كمبالا أمر ضروري لنجاح العملية. ولا بد أيضا من إيجاد حلول عملية ولكن دون قبول العفو العام أو السماح بالإفلات من العقاب على جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

وبلجيكا مستعدة للإسهام في إيجاد هذه الحلول. ولا بد أيضا من احترام السلامة الإقليمية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويجب أن يتوقف كل تدخل خارجي وبلجيكا تحث السلطات الكونغولية على تنفيذ الإصلاحات الهيكلية اللازمة في الجيش والشرطة لإعادة إرساء سيادة القانون في جميع أنحاء البلد وكفالة الرخاء للشعب الكونغولي.

إن خوض الحرب وبناء الجدران والحد من الحقوق أسهل دائما من بناء الجسور وحفظ السلام. وبناء جدران أسهل من إعداد نظام ديمقراطي أو بناء المستشفيات والمدارس. وفي عالمنا المعولم المعاصر، لا يمكن حل الصراعات إلا بإيجاد حلول سياسية. ولهذا السبب، تدعم بلجيكا جهود السيد الأخضر الإبراهيمي، الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، فيما يسعى إلى جمع الأطراف إلى طاولة المفاوضات. وفي هذا الصدد، أرحب بالمبادرة الروسية الأمريكية لعقد مؤتمر ”جنيف ٢“.

إن الموت لا يحقق العدالة، بل احترام القانون. والقانون هو الذي ينظم المجتمعات البشرية ويحمي الضعفاء ويمنع العنف. والقانون أمر ضروري لأن عالما بلا قواعد – سواء على صعيد التعاملات الأهلية أو التجارة أو الأمور المالية – سيترك الجنس البشري في مواجهة أسوأ عدو له: الجنس البشري نفسه. واحترام القانون هو أحد أسس حياتنا المشتركة. ولا بد من احترام القوانين، بما في ذلك في حالات الصراع. وأنا أشير

على وجه الخصوص إلى القانون الإنساني ليتسنى للضحايا الحصول على المساعدة والرعاية.

وتردد بلجيكا وتؤيد بلا كلل نداءات الوكالات الإنسانية من أجل إزالة العقبات التي تعترض أنشطتها. ونحن نطالب بتحسين إمكانية الحصول على الرعاية الصحية على أرض الواقع في كل مكان، بما في ذلك في سوريا. ويجب على جميع الأطراف أن تحترم القانون الإنساني الدولي. وبلدي يشارك بنشاط في الجهود الرامية إلى تقديم المساعدة للسكان الذين وقعوا ضحايا للقتال. فمقدم الشتاء والارتفاع الحاد في عدد الضحايا واللاجئين والمشردين يعنيان أن على المجتمع الدولي تكثيف جهوده أكثر من ذلك.

ولا بد أيضا أن يمنع القانون الإفلات من العقاب. فالسلام لا يمكن أن يُبنى أبدا على العفو عن مرتكبي أسوأ الجرائم أو غض الطرف عنها. وجنبا إلى جنب مع ٥٦ دولة أخرى، دعت بلجيكا إلى إحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية. فعمل المحكمة يسهم في بزوغ فجر عصر يقوم على المسؤولية. وينبغي لجميع الدول أن تتعاون مع المحكمة.

ولا بد أيضا أن يمكنا القانون من وضع حد للأنظمة الديكتاتورية والقمع. وفي عام ٢٠١٠، رحب جميع من يدافعون عن الديمقراطية بقدوم الربيع العربي. وأنا لست واحدا ممن تخلوا عن هذا الأمل اليوم. وينبغي ألا ننسى جميع النساء والرجال في تونس وليبيا ومصر وأماكن أخرى الذين يرغبون في العيش في سلام. ولا بد أن ندعمهم ونشجع إجراء انتخابات حرة. وينبغي لنا تشجيعهم على صياغة دساتير تكفل الحقوق الأساسية والعدالة والمساواة. كما ينبغي أن نتذكر أن الفوز في الانتخابات أو ممارسة السلطة في أعقاب الانتخابات لا يمنح أي شخص الحق في قمع الأقليات. فالديمقراطية الحقيقية تعني احترام وحماية الأقليات.

والقانون يجب أن يكفل الحريات الفردية. والحرية تعني، على سبيل المثال، حق الشابات في الدراسة وفي اختيار شركائهن بأنفسهن أو في أن يبقين عزباوات. والحرية تعني أيضا حق المرأة في التنقل على مرأى ومسمع من الناس كما يحلو لها. والحرية تعني أيضا حق المرء في ممارسة شعائر دينه أو في عدم ممارسة أي شعائر على الإطلاق. كما تعني الحرية حق الأزواج المختلفين في الجنس والأزواج المثليين في السير متشابكي الأيدي في الشارع أو في غيره من الأماكن العامة. وأنا فخور بأن بلجيكا تكفل هذه الحريات الأساسية. كما أنني فخور بأن بلدي يشجع الجهود الرامية إلى نشر هذه الحريات في كل مكان من العالم.

وإذ أتكلم عن مواصلة جهودنا وجعلها دائمة، أود أن أتطرق إلى استئناف المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية. فمن الأهمية بمكان أن نغتنم الفرصة التي أتاحها أصدقاؤنا الأمريكيون. لا بد من التوصل إلى حل الآن، على أساس التعايش بين دولتين، دولة إسرائيل ودولة فلسطين مستقلة تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن. وقد أوضحنا تماماً وقوفنا ضد الاستعمار. وفي هذا السياق، فإن بلجيكا مستعدة لأن تستضيف في بروكسل مؤتمراً يهدف إلى ضمان تقديم الشركاء الاقتصاديين من القطاع الخاص الدعم لعملية السلام. ومع ذلك، نرى أنه لا يمكن أن تكون هناك خطة اقتصادية مالم توجد خطة سياسية ذات جدول زمني محدد.

إن السلام والأمن يعتمدان أيضاً على الرخاء المبني على الوئام، الذي يجب تشاطر منافعه في إطار من المساواة في شتى أنحاء العالم وبين مواطنيه. ووفقاً للعلماء، فإن البصمة الإيكولوجية للعالم الآن تجاوزت قدرة العالم على التجدد بنسبة تبلغ حوالي ٥٠ في المائة. وهذا الوضع لا يمكن تحمله، وهو يؤثر على كل شيء على ظهر كوكبنا. وإنني أرحب بمبادرة الأمم المتحدة بدعوة رؤساء الدول والحكومات هنا في نيويورك لعقد منتدى بشأن التنمية المستدامة. فهنا، يمكن لأقل البلدان نمواً والبلدان المتقدمة النمو معاً أن تتصدى للتحدي الكبير الذي

تمثله التنمية المستدامة. فكل بلد يواجه مشاكل تشاطره إياها بلدان أخرى، أو تواجه مشاكل أخرى مكملة أو مرتبطة. وأعني بذلك الفقر المدقع والتصحر والنزوح الإيكولوجي للملايين من البشر، واستنفاد الموارد الطبيعية واحترار المناخ.

وبالرغم من التقدم المحرز، ما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. فالجوع والفقر والوصول غير المتكافئ للتعليم والرعاية الصحية مظالم غير مقبولة. وعلينا أن نواصل تعبئة الجهود لمكافحتها. ولذلك، تدعو بلجيكا إلى دمج الجهود المبذولة تحت عنوان التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ مع أهداف مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة في إطار واحد للمفاوضات داخل الأمم المتحدة. وهذا الإطار الوحيد ينبغي أن يجمع بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي أضحت حقائق حياة بالنسبة لنا جميعاً.

وأود أن أتناول موضوعاً أخيراً، هو الجاسوسية والجرائم الالكترونية. وزميلتنا الرئيسة ديلما روسيف طرحت اليوم سؤالاً واقعياً (انظر A/68/PV.5). هل يجوز التغاضي عن قوانين الخصوصية باسم الأمن ومكافحة الإرهاب، وهما مجالان أساسيان لجميع الشعوب؟ وأنا أؤيد مطالبة رئيسة البرازيل بحماية الحياة الخاصة للمواطنين في كل مكان، لا سيما على شبكة الإنترنت. وقد اقترحت إنشاء إطار متعدد الأطراف يكفل حماية فعالة للبيانات على الشبكة. ينبغي ألا تصبح شبكة الإنترنت ميداناً لمعركة غير منظورة. بل ينبغي أن تظل أداة للحرية والتنمية للجميع، وأن تبقى مكاناً يمكن للجميع أن يتواصلوا فيه في سلام وأمن.

ختاماً، ففي عام ٢٠١٤، وإلى جانب دول أخرى، تحيي بلجيكا رسمياً مئوية الحرب العالمية الأولى. سنفعل ذلك انطلاقاً من واجبنا إحياء لذكرى الشباب من أكثر من ٥٠ دولة سقطوا قتلى في ساحات المعارك في بلدي من أجل تحريرنا. إنهم لم يتموا حتى عامهم العشرين. سنحيي مئوية الحرب كذلك من أجل تعليم شباب اليوم، حتى يصبحوا مناضلين من أجل السلام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء مملكة بلجيكا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد إليو دي روبو، رئيس الوزراء في مملكة بلجيكا، من المنصة.

خطاب السيد لوران سلفادور لاموث، رئيس الوزراء في جمهورية هايتي

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان رئيس الوزراء ووزير التخطيط والتعاون الخارجي في جمهورية هايتي.

اصطحب السيد لوران سلفادور لاموث، رئيس الوزراء في جمهورية هايتي، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسرني أيما سرور أن أرحب بدولة السيد لوران سلفادور لاموث، رئيس الوزراء ووزير التخطيط والتعاون الخارجي في جمهورية هايتي، وأن أدعوه لمخاطبة الجمعية.

السيد لاموث (هايتي) (تكلم بالفرنسية): أود بداية أن أشكر بكل حرارة وود رئيس جمهورية هايتي، فخامة السيد ميشيل جوزيف مارتيللي، على الثقة التي أولاني إياها، وقبل كل شيء على شجاعته وتصميمه الثابت على بناء هايتي جديدة. أود أيضاً أن أهنئ السيد جون آش، الممثل الدائم لأنتيغوا وبربودا، على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين، كما أتوجه بالتحية للأمين العام، السيد بان كي – مون.

يتملكني الفخر وأنا أتكلم في محفل التاريخ العالمي الحديث هذا، الذي شهد العديد من القادة العظماء يناقشون رؤيتهم لعالم أكثر عدلاً وبشرية أكثر استنارة وتوازناً.

لقد انقضى ١٣ عاماً منذ اجتمع قادة الدول الأعضاء في المنظمة، تحفهم القيم الأساسية للحرية والمساواة، لإطلاق

نظام عالمي جديد للتنمية، حيث اعتمدوا إعلان الألفية (القرار ٥٥/٢). كانت تلك فترة هامة في تاريخ الأمم المتحدة التي تواصل من خلال جهودها دعوة شعوب العالم إلى الاتحاد لمواجهة التحديات المرتبطة بالفقر والإقصاء الاجتماعي.

إنني أتكلم باسم هايتي معرباً عن اغتباطنا للحيوية المتزايدة للمنظمة التي نجحت عبر السنين في الحفاظ على مثل السلام والتضامن.

لقد سعى بلدي على الدوام – بالتعاون مع الأمم المتحدة – إلى توفير مستقبل أفضل للأجيال المقبلة. وقد سعينا جاهدين لتحقيق ذلك، لأنه، خلال القرنين الماضيين، لم تكن هايتي – أرض توسان لوفرتير، وألكسندر بيتيون، وجان – جاك ديسالين وإنري كريستوف – أبدا بعيدة عن الأحداث التاريخية العظيمة. ويجب علينا جميعا المحافظة على هذه الأداة الهامة من أجل مستقبل البشرية.

إن موضوع الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة هو ”خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تمهيد السبيل“. وهذه هي الفرصة المثالية لهايتي لكي تقدم للعالم بأسره تقييما أوليا للأعمال التي نفذتها الحكومة، وهي تتوافق إلى حد كبير مع الأهداف الإنمائية للألفية وتفسح لنا المجال لننظر لهايتي الجديدة المزدهرة.

وقبل أن أعرض على الجمعية تلك الإنجازات، من المهم أن نتذكر الحالة التي كانت عليها هايتي عندما تولى الحكم الرئيس ميشيل مارتيلي. ففي كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، كانت هايتي في وضع حرج للغاية، خصوصا بسبب الزلزال المدمر على نطاق واسع الذي ضرب البلد. لقد فاقمت الكوارث الطبيعية التي تلت الزلزال من المشاكل البالغة الصعوبة التي كانت قائمة أصلا. وعلى الرغم من الصعوبات اليومية، تتقدم هايتي الآن بحزم وبخطى ثابتة على درب التقدم. وبلدنا في طريقه للتعافي تدريجيا من الكوارث الطبيعية التي شهدها ويتطلع الآن للمستقبل بثقة. لقد اعتمدنا تدابير وسياسات فعالة تركز على خطط التنمية الاستراتيجية في الأجل الطويل.

وتسير الأهداف التي يتوخاها عمل حكومتنا، جنبا إلى جنب مع تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. غير أنه لا يمكن تحقيق التنمية الجارية دون إجراء إصلاح جذري للإدارة العامة والحكم السياسي الرشيد. ولهذا فإن مسألة سيادة القانون تمثل إحدى أولوياتنا. وفي ذلك الصدد، قطعنا شوطا كبيراً خلال ٢٨ شهرا. فقد أنشئ المجلس الأعلى للقضاء بهدف كفالة استقلال القضاة وجميع القضاة المعينيين في محكمة النقض. وتمكننا الكفاءة المهنية للشرطة الوطنية الهايتية من توفير وضمان الأمن وتهيئة بيئة مواتية للاستثمار، وهو أمر ضروري لمكافحة الفقر المدقع. إن أداء قوات الشرطة الوطنية يضع هايتي في مصاف أكثر البلدان أمنا في منطقة البحر الكاريبي. ويصادف العام المقبل مرور الذكرى السنوية العاشرة للوجود العسكري والشرطي للأمم المتحدة في هايتي. وترحب حكومة هايتي بتنفيذ خطة الانسحاب التدريجي لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، الذي أصبح ممكنا الآن بفضل التقدم الكبير المحرز في مجال الأمن.

ويمثل تنفيذ الآليات الدستورية المتوخاة في إطار سيادة القانون أولوية مستمرة بالنسبة للحكومة. وقد تمكنا من تهيئة مناخ ملائم يفضي إلى تحقيق الاستقرار السياسي والتعبير عن الأفكار والقيم الديمقراطية. وتتمتع الصحافة الهايتية بالحرية الكاملة، في حين يمارس أفراد المعارضة السياسية حقوقهم دون أية قيود. وأود أن أشير أيضا إلى الالتزام والعمل الذي تضطلع به الحكومة فيما يتعلق بتوطيد سيادة القانون وكفالة استدامة المؤسسات الديمقراطية. تحقيقا لتلك الغاية، تواصل الحكومة تقديم دعمها الكامل للهيئة الانتقالية للمجلس الانتخابي الدائم من أجل ضمان إجراء الانتخابات التشريعية والمحلية في أقرب وقت ممكن. وعلى الرغم من افتقار الحكومة الهايتية إلى الموارد،

فقد خصصت مبالغ مالية كبيرة للهيئة الانتخابية. وفي ذلك الصدد، فإن رئيس جمهورية هايتي يشارك شخصيا في بدء الحوار مع أصحاب المصلحة والأحزاب السياسية، ويشجعهم على المشاركة في الانتخابات المقبلة من أجل احترام عملية التغيير الديمقراطي، وهي أمر أساسي لا غنى عنه لتوطيد سيادة القانون.

وفيما يتعلق بالتعليم، فقد استفاد ما يزيد على ١,٢ مليون من الأطفال الهايتيين من برنامج التعليم المجاني الذي وضعته الحكومة. وقد تمكنا من تحقيق ذلك على وجه الخصوص، بسبب وضع برنامج تعليمي مجاني إلزامي وشامل للجميع. ويشكل ذلك إنجازا كبيرا بالنسبة لهايتي، ويتسق مع أحد أهم الأهداف الإنمائية للألفية: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥. وتدرك الحكومة أن هذا الإنجاز لا يحل المشكلة المتمثلة في توفير حصول الجميع على خدمات التعليم الجيد. وذلك هدف جديد بالنسبة لنا ونحن مصممون على تحقيقه. وعلاوة على ذلك، فإن هناك برنامجا طموحا لمكافحة الأمية وهو قيد التنفيذ. وسيستفيد منه ما يربو على ٢٥٠ ٠٠٠ شخص في عام ٢٠١٤.

وفيما يخص مكافحة الجوع والفقر المدقع، وهو هدف آخر من الأهداف الإنمائية للألفية، وعلى الرغم من عدم المساواة الاجتماعية الخطيرة في هايتي، فقد بذلت الحكومة جهودا كبيرة من أجل تجنب حدوث أزمة إنسانية. ولكي تحقق الحكومة أهدافها في مجال مكافحة الفقر المدقع، استثمرت ما يزيد على ١٥٠ مليون دولار في برامج تقديم المساعدة والحماية الاجتماعيتين التي تمثل أولوية قصوى في بلدنا. وتهدف تلك البرامج إلى مساعدة الفئات الأكثر ضعفا. ومنذ عام ٢٠١٢، أنشئت ثلاث وزارات بغية تعزيز السياسات العامة الرامية للقضاء على الفقر المدقع. وتواصل الحكومة تنفيذ سياسة للأمن الغذائي الوطني تشمل سلسلة تتألف من ١٥ من التدابير التي يتوقع أن تحقق نتائج في الأجلين القصير والمتوسط، فضلا عن الأجل الطويل. ويتمثل الهدف في الأجل القصير فيما يلي: أولا، تحقيق الاستقرار في أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية، وثانيا، تقديم المساعدة إلى أولئك الذين يعيشون في فقر مدقع. وفي الأجلين المتوسط والطويل، فإن الهدف يتمثل في زيادة الإنتاج الوطني، والحد من اعتمادنا على المساعدات الغذائية. ولدينا أيضا ابتكار اجتماعي لم يسبق له مثيل في تاريخ بلدنا عن طريق إطلاق سلسلة من البرامج الاجتماعية للفئات الأكثر ضعفا في إطار موضوع ”مساعدة الفقراء“. وبعد عام من بدء عمل هذه البرنامج أصبحت الآن قادرة على الوصول إلى ما يزيد على مليون من سكان هايتي الذين يعيشون في فقر مدقع: وهم آلاف الأمهات والطلاب والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة وضحايا الكوارث الطبيعية. أخيرا، وفي السياق نفسه، أود أن تتم الإحاطة علما بأنه تم الآن إعادة تسكين ما يزيد على ١,٢٥ مليون شخص من مشردي الزلزال الذين كانوا يقيمون في الخيام في أحوال إنسانية سيئة من إجمالي ١,٥ مليون شخص كانوا يعيشون في الخيام نفسها في السابق.

ولا يزال الأشخاص يعانون من الجوع في هايتي، ونحن في القرن الحادي والعشرين.

ذلك أمر لا يحتمل وغير مقبول. وكما قال نيلسون مانديلا، ”إن التغلب على الفقر ليس عملا من أعمال البر والإحسان، بل هو عمل لإحقاق العدل.“ بالنسبة للرئيس مارتيلي ولي شخصيا، فإن مكافحة الفقر المدقع التزام بأن نصنع التاريخ.

وفي ما يتعلق بالرعاية الصحية، هناك تحديات كبيرة يتعين التصدي لها في هايتي. إن انتشار بعض الأمراض، وارتفاع معدلات وفيات الأطفال الرضع وأوجه القصور في الهياكل الأساسية للرعاية الصحية يحرم ملايين الهايتيين من الحصول على الخدمات الصحية ذات النوعية الجيدة. وزاد تفاقم هذا الوضع جراء الزلزال في عام ٢٠١٠. وعلاوة على ذلك،

حدث في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، تفش خطير لوباء الكوليرا في هايتي، ولا يزال الشعب الهايتي يدفع ثمنا باهظا من الأرواح البشرية. وبالنظر إلى العواقب الوخيمة لتلك الآفة – وفاة أكثر من ٠٠٠ ٨ شخص وإصابة ٠٠٠ ٦٥٠ شخص – تقترح الحكومة الهايتية تخصيص مبلغ كبير من الصندوق العالمي الجديد لمكافحة الكوليرا حصرا للقضاء على المرض في هايتي. وعلى الرغم من أننا ما زلنا نعتقد أن الأمم المتحدة عليها قدر من المسؤولية الأخلاقية في ما يتعلق بتفشي الوباء، إلا أنه من الصحيح أن المنظمة قدمت بالفعل الدعم إلى بعض جهود الحكومة لمكافحة هذا المرض. غير أن تلك الجهود غير كافية على الإطلاق. ولذلك نود أن نقترح إنشاء لجنة مشتركة، تضم أعضاء الحكومة الهايتية وممثلي الأمم المتحدة، للنظر في السبل والوسائل الكفيلة بالقضاء بصورة نهائية على المرض في هايتي.

وفي ضوء التحديات الرئيسية في مجال الصحة العامة، لم تقف الحكومة الهايتية مكتوفة الأيدي. لقد تمكنا بالعمل مع شركائنا الوطنيين والدوليين والخبراء في مجال الصحة العامة، من الحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي ما يتعلق بالإيدز اليوم، فقد انتقلت هايتي من معدل انتشار قدره ٥,٥ في عام ٢٠٠٠ إلى ٢,٢ اليوم، مع توقع انخفاضه إلى ١,٥ بحلول عام ٢٠١٥. ليست هذه النتائج سوى مكافأة على سنوات من الجهد جعلت من هايتي نموذجا معترفا بها عالميا في الدوائر العلمية والأكاديمية الدولية. لكننا لن نتوقف عند هذا الحد. ولا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به في مجالي الوقاية والعلاج. ويحدونا أمل كبير في أن نتمكن بشكل قاطع من وقف انتشار الإيدز وجعل العلاج أيسر منالا. وفي هايتي، فإن شبكة الصحة العامة وتوفير الرعاية الصحية غير كاف إلى حد كبير. ولا بد من بذل جهود جديدة في مجال الوقاية.

تشكل مسألة البيئة مصدرا لبالغ قلق الحكومة الهايتية، لأن الغطاء النباتي في منطقة كبيرة قد اختفى. وبغية زيادة الوعي بين الناس بشأن الحاجة إلى إعادة زراعة هذا الغطاء النباتي، وضعت برامج واسعة النطاق، ويجرى إعداد برامج أخرى، بهدف مواجهة التحديات المتمثلة في إعادة زراعة الغطاء النباتي وإعادة زراعة الغابات، وتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية وحماية النظم الإيكولوجية – التي أهملت لفترة طويلة جدا. وبدون توفير الحماية المناسبة للبيئة، لن تكون هناك تنمية مستدامة، ولن يتسنى تحقيق الأمن الغذائي لعدد متزايد من السكان، ولن يكون هناك انخفاض في الفقر والبؤس.

وعلى النحو المنصوص عليه في الأهداف الإنمائية النبيلة للألفية بشأن الموضوع، بذلت الحكومة الهايتية، إذ تدرك ضرورة تحقيق المساواة بين الجنسين، جهودا كبيرة من أجل كفالة المساواة بين الرجل والمرأة في هايتي. وفي حين أن المجتمع الهايتي منح على الدوام دورا هاما للمرأة، فقد اتخذت الحكومة مبادرات هامة ترمى إلى تمكين المرأة من الحصول على مناصب ذات قدر كبير من المسؤولية في الإدارة العامة. وتشغل المرأة نسبة ٣٥ في المائة من مجلس الوزراء حيث تشغل المرأة حقائب وزارية هامة. ولا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به لكفالة التحرر الكامل للمرأة الهايتية، لا سيما بين فئات السكان الأكثر ضعفا. في بلدنا، تستحق المرأة الوصول على نحو أفضل إلى التعليم وخدمات الرعاية الصحية.

وأختتم كلمتي بأن أطلب إلى الجمعية العامة أن تتابع على نحو أوثق هايتي الجديدة الآخذة في البروز على مدى العامين الماضيين على الرغم من مشاكلها اليومية وتركتها الثقيلة للغاية، التي نعرفها جميعا. إنها هايتي التي يذهب فيها المزيد من الفتيات والفتيان إلى المدرسة، هي التي تفتح فيها كل يوم فنادق جديدة على مستوى دولي أبوابها، مما يبعث حياة جديدة في قطاع السياحة لدينا، هي التي ينمو فيها الاقتصاد بمعدل ٤,٦ في المائة، وهي التي استقر فيها معدل التضخم عند ٦,٧ في المائة، وهي التي زاد فيها للمرة الأولى الاستثمار

الأجنبي المباشر بنسبة تزيد على ١٩ في المائة سنويا، وهي التي تجري فيها حرب شرسة ضد التهريب والفساد، وهي التي نرى فيها اليوم أقل معدل لجرائم القتل في منطقة البحر الكاريبي. تتولى هايتي الجديدة تحديث هايتي القديمة شيئا فشيئا وتعتمد إصلاحات شجاعة. تركز هايتي الجديدة على نحو متزايد على الحوار البناء مع الشركاء الاجتماعيين في البلد – الصحافة والأحزاب السياسية والقطاع الخاص. لدى هايتي تلك الشجاعة للاستثمار في أكثر الناس حرمانا وفقرا، على الرغم من وجود قدر من سوء الفهم وبعض الانتقاد.

تبرز هايتي جديدة إلى العيان. وتشعر هايتي، أكثر من أي وقت مضى، أنها تحتل مكانها في أسرة الأمم المتحدة العظيمة وفي المجتمع الدولي، التي بدونهما ما كان العديد من إنجازات السنوات الثلاث الماضية ليتحقق.

نحن ننجز الكثير بأقل القليل. لو كان المجتمع الدولي أوفى بكامل التزاماته، التي تبلغ ١٠ بلايين دولار جرى التعهد بها في اجتماع ٣١ آذار/مارس ٢٠١٠، لكانت النتائج أفضل، ومعاناة الشعب الهايتي أقل شدة. واليوم، لا نزال بعيدين عن هدفنا، لأنه لم يتم الوفاء سوى بجزء من تلك التعهدات.

واستنادا إلى رغبتها في تحقيق الشفافية والكفاءة وتفادي ازدواجية الجهود التي تبذلها المنظمات غير الحكومية، عززت الحكومة دورها القيادي وأنشأت آلية – إطار التنسيق الوطني للمساعدة الإنمائية الخارجية في هايتي – لتولي إدارة المساعدات الدولية.

عادت هايتي مرة أخرى إلى الساحة الإقليمية.

وفي هذه السنة وحدها، استضاف بلدنا ثلاثة مؤتمرات قمة إقليمية رئيسية، تشمل الجماعة الكاريبية، ووزراء رابطة الدول الكاريبية، وتحالف الدول الكاريبية النفطية. وخلال تلك الاجتماعات، جرت كذلك مناقشات بشأن أفضل الاستراتيجيات الإقليمية لمكافحة الجوع والفقر المدقع والاستبعاد، وهي مواضيع تتماشى مع الأهداف الإنمائية للألفية.

وأخيرا، إن هايتي التي أتكلم عنها هي التي يعمل فيها أبناؤها من الرجال والنساء دون كلل يوما بعد يوم. ولقد بدأت النتائج تتوإلى؛ أصبح التقدم المحرز بالفعل ملموسا. لم يعد بلدنا على الصفحات الأولى للصحف الدولية بسبب الانقلابات المتكررة، والاضطرابات الاجتماعية، وانعدام الأمن، وعدم الاستقرار. وبات بلدنا من الآن فصاعدا مستقرا وآمنا، ويعود الفضل بصورة خاصة إلى الجهود الهائلة التي تبذلها الشرطة الوطنية الهايتية، بدعم من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

ولقد بدأ العمل في البنية التحتية وإعادة إعمار المباني العامة التي دمرها الزلزال. ويوفر البلد فرصا استثمارية ممتازة في جميع القطاعات. وتسير هايتي اليوم على الطريق الصحيح، وهي تمضي قدما نحو عصر جديد من التقدم الاجتماعي والاقتصادي واحترام حقوق الإنسان. ونحن نعمل على وجه التحديد لإحراز التقدم نحو إنشاء هايتي الأكثر تضامنا والأكثر ازدهارا – هايتي التي يريد العالم بأسره أن يزورها لرؤية مناظرها الرائعة. عاشت هايتي!

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير التخطيط والتعاون الخارجي في جمهورية هايتي على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد لوران سلفادور لاموث، رئيس الوزراء ووزير التخطيط والتعاون الخارجي في هايتي، من المنصة.

خطاب السيد جون كي، رئيس وزراء نيوزيلندا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يدلي به رئيس وزراء نيوزيلندا.

اصطحب السيد جون كي، رئيس وزراء نيوزيلندا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسعدني جدا أن أرحب بدولة السيد جون كي، رئيس وزراء نيوزيلندا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد كي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): تحياتي! اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئة الرئيس آشي على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة. إنه يتقلد زمام الأمور في وقت هام. ونحن نتمنى له كل النجاح، وهو يحظى بدعم نيوزيلندا له.

تظهر الأحداث التي وقعت مؤخرا في كينيا والعراق وباكستان مدى الاضطراب الحاصل في العالم. إننا نشعر بالأسى حيال حكومات وشعوب تلك البلدان، ونعرب عن أعمق تعاطفنا مع أولئك الذين فقدوا الأسر والأصدقاء في تلك الحوادث المأساوية.

إن الأمم المتحدة بالنسبة إلى معظم الذين ولدوا منا بعد الحرب العالمية الثانية هي محور مفهومنا لكيفية قيام العالم بتنظيم نفسه. ولكن حقيقة الأمم المتحدة يمكن أن تشكل تحديا كبيرا. إنها المكان الوحيد الذي تجتمع فيه بلدان العالم وتتحادث وتحاول إيجاد الحلول للمسائل العالمية والإقليمية.

والمحزن أن بعض تلك المناقشات يمكن أن تتصف بالغموض إلى درجة أنها تخرج في بعض الأحيان عن المسائل التي يُزعَم أنها قيد المعالجة. وهذا يشكل مصدر قلق، خاصة بالنسبة إلى الدول الصغيرة التي ترى في المنظمة أهمية حيوية.

والمحزن أكثر أن الأمم المتحدة غالبا ما فشلت في توفير الحلول للمشاكل التي يتوقع العالم أن تجد الحلول لها. فالفجوة بين الطموحات والواقع واضحة جدا، مثلما يذكّرنا الوضع في سوريا بفظاظة شديدة مرة أخرى. ولكن أي جوانب فشل لهذه المؤسسة هي أقل فشلا للمنظمة مما هو فشل من جانبنا، نحن الدول الأعضاء فيها، ومن جانب أولئك الذين لديهم مسؤولية قيادة تلك الدول.

لم يكن هناك حالة إنسانية مروعة في سوريا لو أن قادة سوريا احترموا الالتزامات المتعهد بها للمجتمع الدولي، وللشعب السوري عندما انضمت سوريا إلى المنظمة، وصدقت العهدين الخاصين بحقوق الإنسان.

كما أن المنظمة لم تكن لتقف موقف المتفرج العاجز أمام المأساة السورية لأكثر من عامين لو تم التوصل إلى اتفاق فيما بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن على عدم حماية نظام الأسد، الأمر الذي أكد بالتالي مخاوف نيوزيلندا وغيرها التي عارضت حق النقض في مؤتمر سان فرانسيسكو الأساسي، عام ١٩٤٥.

ويسر نيوزيلندا أن مجلس الأمن قد اجتمع في نهاية المطاف بشأن الوضع في سوريا. وأبلغ الأمين العام المجلس والجمعية العامة بأن بعثة الأمم المتحدة أكدت الآن تأكيدا قاطعا وموضوعيا أن الأسلحة النووية استُخدمت في سوريا. ووجد التقرير (أنظر A/67/997) أدلة واضحة ومقنعة على أن صواريخ أرض – أرض تحتوي على عامل سارين استُخدمت بتاريخ ٢١ آب/أغسطس.

وتوضح المعلومات الواردة في التقرير أيضا كامل التوضيح أن تلك الصواريخ قد أطلقها النظام السوري. وكما قال الأمين العام، هذه جرائم حرب، ويجب مساءلة المسؤولين عنها.

أمّا الذين يحاولون التشكيك في استنتاجات التقرير، فإنهم يجعلون من أنفسهم مغفّلين ويسيئون إلى الأمم المتحدة.

ومن المحتم الآن أن يتصرف المجلس. يجب أن يتخذ قرارا يتصدى لاستعمال الأسلحة الكيميائية. ويجب أن يجد الوسيلة لمحاكمة المسؤولين، وينشئ آلية فعالة لتدمير تلك الأسلحة، تمشيا مع الاقتراح الذي تقدمت به الولايات المتحدة وروسيا. كما يجب على القرار أن يوفر الحماية للسكان المدنيين.

وبينما تستدعي سوريا اهتمامنا بالضرورة، أريد أيضا أن أستغرق بعض الوقت في الكلام عن بعض التطورات الأكثر إيجابية لكل من المنظمة والدول الأعضاء فيها. أريد أن أبدأ ببلدي ذاته، نيوزيلندا، الذي جاء ظهوره كدولة مستقلة استقلالا تاما بموازاة إنشاء الأمم المتحدة.

لقد كانت نيوزيلندا حاضرة الاجتماع التأسيسي في سان فرانسيسكو. ونحن نفتخر بحقيقة أننا كنا قادرين على التأثير في صياغة الميثاق، ولا سيما الفرع المتعلق بمجلس الوصاية، الذي مهد الطريق أمام عدد من الدول لتصبح أعضاء كاملي العضوية في المنظمة.

إن نيوزيلندا قطعت شوطا طويلا منذ اعتماد الميثاق. لقد كنا حينئذ خارجين من حالة التبعية للمملكة المتحدة. واليوم نؤكد أنفسنا بكل فخر كدولة صغيرة ولكنها مستقلة ومتنوعة لديها شبكة واسعة من الأصدقاء والعلاقات التجارية في جميع المناطق والأسواق الرئيسية في العالم.

ونحن نثمّن علاقاتنا التقليدية مع أستراليا ومنطقة المحيط الهادئ، وفي أوروبا وأمريكا الشمالية حيث نبني روابط جديدة مع الشركاء في آسيا، وبقية الأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي، وأفريقيا.

وليس أمرا بسيطا لبلد مثل نيوزيلندا أن يبني الروابط السياسية والتجارية عبر مناطق العالم وإدامتها. فنحن محاطون بالمحيط الهادئ ونقع على بعد ثلاث ساعات طيران من أقرب جيراننا، أستراليا، في أحد الأجزاء الأقل سكانا في العالم. وإننا نتشاطر مع جيراننا في جزر المحيط الهادئ تحديات المسافة والعزلة، وعلينا إثبات وجودنا إزاء البلدان الأكبر حجما التي تمنحها وفورات الحجم وقربها من الأسواق ميزة تنافسية كبيرة.

ولقد عززت هذه العوامل نهج نيوزيلندا حيال الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى التي شكلت بيئة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

نفضل بشدة اتباع نهج قائم على القواعد ومتعدد الجوانب، سواء في الأمم المتحدة، أو منظمة التجارة العالمية أو البنك الدولي. ونعلم أن القواعد والمعايير المحددة دوليا توفر لنا أكبر قدر من اليقين والحماية. ونستمد القوة من الاتفاقات العالمية وما تمثله من التزام جماعي.

ولذا نولي كل هذه الأهمية لإتمام جولة الدوحة. وبينما تواصل نيوزيلندا التفاوض بنشاط على الاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية، ندرك أن اتفاقيات التجارة الحرة غالبا ما تترك أقل البلدان نموا على الهامش. وتتلخص فائدة منظمة التجارة العالمية، كما هو حال الأمم المتحدة، في أن القواعد التي يجري التفاوض عليها داخلها تطبق في جميع أنحاء العالم، بغض النظر عن حجم البلد أو ثروته.

ويعكس تفضيلنا للقواعد الدولية نهجا وطنيا في الحكم في نيوزيلندا. ونتمتع بنظام يتسم بالقوة والشفافية في الحكومة ومؤسسات مالية سليمة ساعدتنا في التخلص من أسوأ آثار الأزمة المالية العالمية. وكان ذلك على الرغم من التحديات الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة التي واجهناها بعد الزلزال المدمر الذي ضرب كرايست تشورتش، ثاني أكبر مدننا، في عام ٢٠١١.

وبينما نعمل على استعادة البيئة المعمورة في كرايست تشورتش، يدرك السكان في نيوزيلندا أيضا اعتمادنا على البيئة الطبيعية ومسؤوليتنا عنها. وفيما يتعلق بالمسائل السياسية، ما فتئ تغير المناخ يشكل تحديا لنيوزيلندا وللمجتمع الدولي على نطاق أوسع، بيد أن النيوزيلنديين يعلمون أننا لا بد أن نضطلع بدورنا، وينبغي أن نتخذ إجراءات. وقد قدمنا مخططا واسع النطاق لتبادل حقوق إطلاق الانبعاثات. ونستثمر في التحالف العالمي للبحث لإيجاد سبل جديدة لإدارة غازات الدفيئة الناتجة عن الزراعة، وتعهدنا بخفض الانبعاثات إلى ما دون مستويات عام ١٩٩٠ بنسبة ٥ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠.

وقد قطعنا هذا الالتزام بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لا في إطار بروتوكول كيوتو. فعلنا ذلك لأن الأمور تغيرت على الرغم من أن بروتوكول كيوتو ربما كان يشكل سبيلا للمضي قدما، إذ لا يغطي البروتوكول الآن سوى نسبة صغيرة من الانبعاثات العالمية. ونحن بحاجة إلى إطار قانوني واحد يلزم جميع المسببين الرئيسيين للانبعاثات.

وعلى الرغم من أن تغير المناخ مسألة هامة، فإنه يتضاءل مقارنة مع المشاكل التي تواجهها العديد من الدول الأعضاء. وإحدى تلك المشاكل العصيبة مشكلة إسرائيل وفلسطين. ومادامت هذه المشكلة دون حل، لن يكون هناك أي سلام مضمون في الشرق الأوسط، ولا أي أمن في المنطقة قاطبة. لن تكون هناك أي تسوية من دون كفالة وطن قابل للتحقق داخل حدود آمنة للشعبين الإسرائيلي والفلسطيني على حد سواء. وتشيد نيوزيلندا بمثابرة وزير الخارجية الأمريكي كيري وشجاعة الرئيس عباس ورئيس الوزراء نتنياهو في الموافقة على استئناف عملية السلام في الشرق الأوسط.

احتفلنا في منطقتنا، بالاختتام الناجح لبعثة الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي وانتقال بعثة المساعدة الإقليمية إلى جزر سليمان من عملية عسكرية إلى عملية تقودها الشرطة. ونتطلع باهتمام شديد وأمل حذر إلى إعادة الديمقراطية في فيجي. وندرك التطورات الإيجابية التي وقعت هناك، بما في ذلك ما يتعلق بالاستعدادات للانتخابات وتسجيل الناخبين. وتود بل وتحتاج بلدان منطقة المحيط الهادئ، بما في ذلك نيوزيلندا أن تنعم فيجي بالنجاح والديمقراطية والحكم الجيد.

تولى الرئاسة السيد إيراثوريث (شيلي) نائب الرئيس.

وفي وقت سابق من هذا العام، سحبت نيوزيلندا الجزء الأكبر من قواتها من أفغانستان، في أعقاب إغلاق فريق إعادة إعمار المقاطعات في مقاطعة باميان بقيادة نيوزيلندا، ووفر الفريق الأمن وساعد على تحسن ملحوظ في الحكم والتنمية. إذ أعيد بناء المدارس والمستشفيات وأعيد افتتاح المراكز الصحية. وانخفض معدل وفيات للأطفال دون سن ٥ سنوات إلى النصف. ووصل معدل وفيات الأمهات الآن إلى ربع ما كان عليه من مستوى في عهد طالبان. وتمثل الفتيات الآن نصف عدد الأطفال البالغين سن الالتحاق بالمدارس الابتدائية. كما أسهمت خبرة نيوزيلندا في تحسين المحاصيل الزراعية بشكل كبير من خلال تنفيذ التقنيات الزراعية الحديثة. ونقوم ببناء أكبر منظومة للطاقة الشمسية في أفغانستان، الأمر الذي سيسفر عن مصدر متجدد من الكهرباء لجزء كبير من بلدة باميان. وقد كان التزاما كبيرا اضطلعت به دولة صغيرة تقع بعيدا عن أفغانستان. وحققناه أيضا بتكلفة كبيرة: إذ فقد ١٠ من جنودنا من الرجال والنساء أرواحهم أثناء أداء عملهم هناك. ومع ذلك، نحن فخورون بما حققناه في شراكة مع سكان باميان، ونأمل أن تتواصل تلك المكاسب في السنوات المقبلة.

ونرى في أفريقيا قارة واجه فيها العديد من البلدان تحديات حقيقية. ولكن، كما ذكرنا رئيس نيجيريا في وقت سابق هذا الاسبوع (انظر A/68/PV.5) قصة أفريقيا الجديدة هي دفع عدد متزايد من البلدان في المنطقة التي تتمتع بمزايا الحكم الرشيد، والنمو الاقتصادي السليم والتنمية، باتجاه التغيير الإيجابي في جميع أنحاء القارة. يعد كل ذلك أخبارا سارة بالنسبة لأفريقيا والعالم. وستبذل نيوزيلندا ما في وسعها للمساعدة في توجيه المساعدات في المجالات التي لدينا فيها خبرة حقيقية نقدمها، ألا وهي، مجالات الزراعة، والطاقة المتجددة والحكم الرشيد. كما تدرك نيوزيلندا وتدعم الأدوار الحاسمة التي اضطلع بها الاتحاد الأفريقي والهيئات دون الإقليمية في أفريقيا بغية كفالة الأمن في أفريقيا والازدهار في المستقبل.

وتدرك نيوزيلندا أهمية معاهدة تجارة الأسلحة لأفريقيا ومنطقة الكاريبي ومنطقتنا، وإذ اعتمدت المعاهدة في نيسان/أبريل ووقعت عليها نيوزيلندا وغيرها من الكثير من البلدان في ٣ حزيران/يونيه،

ينبغي أن تحد المعاهدة من تدفقات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الأخرى، خاصة في المناطق التي تعج بالنزاعات، وتساعد في تقليل أعداد الوفيات والبؤس الإنساني الذي تسببه الأسلحة.

كما أود أن أحيي التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وفي الوقت نفسه، الاعتراف بأنه لا يزال يتعين علينا القيام بالكثير. نحن الآن بحاجة إلى العمل معا بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ التي تركز على توفير الفرص الاقتصادية والقضاء على الفقر.

وسيجري تناول العديد من القضايا نفسها في المؤتمر الدولي الثالث للدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي ستستضيفه ساموا في عام ٢٠١٤. ويسر نيوزيلندا أن تكون أحد الداعمين الرئيسيين لهذا الجهد المهم الذي اضطلعت به الأمم المتحدة، ونتطلع مع بقيه بلدان منطقة المحيط الهادئ، إلى الترحيب بالعالم في منطقتنا.

ونحتاج أن نذكر أنفسنا بأن ترتيبات الحكم السليم والشفافية في العملية تعد أيضا من الفضائل الحيوية للمنظمات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة. ومن خلال أي تقييم موضوعي، لم يجر تجهيز المنظمة بالهياكل والقواعد التي تحتاجها للعمل كما ينبغي لها. بل ظلت هناك مقاومة عميقة للجهود الرامية إلى تحسين الأمور. وينبغي تغيير ذلك. إن الأساس المنطقي لإصلاح الأمم المتحدة واضح. وبلغ عدد الأعضاء في الأمم المتحدة أربعة أمثال منذ عام ١٩٤٥، ولكن حتى الآن ومقارنة بالفترة نفسها أصبحت الأجهزة الرئيسية التابعة لها – لا سيما مجلس الأمن – رهينة لتقاليد الأعضاء الخاصة ومصالح الأقوى.

وفي الفترة من الخمسينيات إلى التسعينيات، يمكن أن نلقي باللوم على الحرب الباردة عندما وقف مجلس الأمن عاجزا عن اتخاذ أي إجراءات. لكن ذلك لا ينطبق اليوم. فالمشاكل أكثر منهجية، وتتعلق بتكوين المجلس والعمليات الرسمية وغير الرسمية به. ويبدو أن لدينا الآن ممارسات لا يستطيع بموجبها الأعضاء الدائمون منع المجلس من اتخاذ الإجراءات من خلال استخدام حق النقض فحسب، بل ولديهم امتياز الحصول على المعلومات ويمكن أن يمنعوا المجلس من الاجتماع إذا لم يتناسب ذلك مع مقاصدهم الجماعية.

ومثل هذا السلوك يشوّه سمعة ومصداقية المنظمة الأوسع نطاقا ويجب التصدي له. وهذه المسائل ليست بالضرورة مسائل إصلاح الميثاق، الذي نعرف أنه صعب، لكنها مرتبطة بالعمل الفعّال للمنظمة – وهي مسألة فيها مصلحة لنا جميعا.

إنّ نيوزيلندا لا تؤيد الثورة، لكننا نؤكد أنّ المجلس يمكنه ويتعيَّن عليه أن يتصرف بشكل أفضل في الأسلوب الذي ينفِّذ به أعماله. هذا هو النهج الذي ستجلبه نيوزيلندا إلى مجلس الأمن إذا انتُخبنا في تشرين الأول/أكتوبر المقبل. وإذا تمّ ذلك بنجاح، سيكون بعد مرور ٢١ عاما على عمل نيوزيلندا في المجلس للمرة الأخيرة – منذ فترة طويلة، لكنها ليست طويلة بما يكفي لكي ننسى الدروس المستفادة أثناء ولايتنا الأخيرة. وعلى رأس هذه القائمة حتمية إشراك الأعضاء؛ فعليهم أن يصغوا إلى شواغل الآخرين وأن يكون لهم رأي وصوت إذا أُريد لهم أن يكونوا ذوي أهمية. فلا معنى للانضمام إلى المجلس لمجرّد تكملة العدد. وهناك ضرورة أحيانا لرفع الصوت وتسليط ضوء على ما يحدث، أو لا يحدث، حتى لو كان ذلك غير مناسب للآخرين. ويصدق هذا سواء أكانت المسألة تتعلق برواندا، الصومال، اليمن أو يوغوسلافيا في فترة ١٩٩٣-٩٤، أو في جمهورية الكونغو الديمقراطية أو السودان أو سوريا من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٤.

ويحدوني الأمل بأنّ الدول الأعضاء حين تتخذ قرارها بشأن من ستصوِّت له في تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠١٤، ستنظر إلى سجلّ نيوزيلندا وتعرف أننا سنكون ذوي مصداقية وتأثير إيجابي على مجلس الأمن، وصوتا يدعو إلى مصالح المنظمة الأوسع نطاقا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء نيوزيلندا على البيان الذي أدلى به للتوّ.

اصطُحِب السيد جون كي، رئيس وزراء نيوزيلندا من المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد برونو رودريغيث باربيا، وزير خارجية جمهورية كوبا.

السيد رودريغيث باربيا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): يشرّفني أن أتكلم بالنيابة عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (جماعة الدول اللاتينية والكاريبية)، التي تتشرف كوبا بترؤّسها حاليا. وإنني أؤكد ارتياحنا لانتخاب سفير أنتيغوا وبربودا جون آش رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين. كما أؤكد عزمنا على التعاون معه من أجل نجاح هذه الدورة. ومن دواعي الشرف لجماعة الدول اللاتينية والكاريبية) أن ترى ممثلا لإحدى دولها الأعضاء، ولا سيما دولة كاريبية، يترأس هذه الهيئة البارزة التابعة للأمم المتحدة.

وفي الأسابيع المقبلة، سأتكلم أيضا إلى الجمعية بشأن النضالات البطولية لكوبا، ومقاومتها وانتصاراتها، وجهود شعبها العظيمة، وإخلاصها للمبادئ، وتحوّلاتها الثورية وكمال الاشتراكية الكوبية.

إنّ جماعة الدول اللاتينية والكاريبية، بصفتها أول منظمة أمريكية لاتينية وكاريبية حقيقية تضم جميع البلدان في المنطقة، أنشئت بهدف إحراز تقدم في الوحدة والتكامل السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين والثقافيين لأمريكتنا، بغية استعادة حلم محرِّرينا بأمّة جمهوريات تستطيع، بسكانها البالغ عددهم نحو ٦٠٠ مليون نسمة، ومواردها وطاقاتها البشرية والاقتصادية الهائلة، أن تقرِّر مصيرها بنفسها.

وبلدان منطقتنا تتشاطر الاقتناع بأنّ الوحدة والتكامل السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين والثقافيين لأمريكتنا ولمنطقة البحر الكاريبي لا يشكّل طموحا أساسيا لشعوبنا فحسب، بل هما أيضا شرط مسبق لكي نتصدى بنجاح للتحديات التي نواجهها بصفتنا منطقة. لكنّ كل شيء تحقّق حتى الآن والمسار الذي اختارته جماعة الدول اللاتينية والكاريبية يؤكد ضرورة امتلاك منطقتنا مجالا خاصا بها لترسيخ وإبراز الهوية الأمريكية اللاتينية والكاريبية بالاستناد إلى مبادئها وقيمها المشترَكة، وإلى مُثُل الوحدة والديمقراطية لشعوبنا. وينبغي أن أؤكد أيضا التزامنا ببناء نظام دولي أكثر عدلا وإنصافا وتجانسا، يقوم على احترام القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وبالتمسُّك بسيادة كل دولة وبحقها في بناء نظامها السياسي الخاص بها، بعيدا عن التهديد او العدوان أو التدابير القسرية أحادية الجانب، وفي جوّ من السلام والاستقرار والعدالة والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

إنّ جماعتنا قائمة على الاحترام الكامل للقانون الدولي، والتسوية السلمية للنزاعات وحظر استخدام القوة والتهديد باستخدامها؛ وعلى احترام تقرير المصير والسيادة والسلامة الإقليمية للدول، وعلى عدم التدخل في شؤونها الداخلية؛ وعلى حماية وتعزيز جميع حقوق الإنسان، وسيادة القانون، على الصعيدين الوطني والدولي، والديمقراطية؛ وعلى هدفنا أن نعمل معا من أجل الازدهار الجماعي للقضاء على التمييز وعدم المساواة والتهميش وانتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزات سيادة القانون.

إننا نؤكد مجددا التزام منطقتنا بالسلام والأمن الدوليين. ونلتزم بتعزيز مناخ السلام السائد في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وبإرساء منطقة للسلام تضم منطقتنا كلها، حيث تُحَلّ النزاعات بين الدول سلميا عبْر الحوار والتفاوض أو وسائط أخرى، بالانسجام الكامل مع القانون الدولي.

وفي آخر اجتماع رفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي (A/68/PV.11)، أكدت جماعة الدول اللاتينية والكاريبية قلقها العميق حيال الخطر المفروض على الجنس البشري من الوجود المستمر للأسلحة النووية وإمكانية استخدامها أو التهديد باستخدامها، والحاجة الماسّة إلى إحراز تقدم نحو الهدف ذات الأولوية لنزع السلاح النووي وتحقيق القضاء التامّ على الأسلحة النووية. وبالإضافة إلى ذلك، قدّمت البلدان الأعضاء في جماعة الدول اللاتينية والكاريبية للمرة الأولى مبادرة مشترَكة لمجلس حقوق الإنسان بشأن الحق في السلام، نأمل أن تُفضي إلى إعلان متعلق بهذا الحق لاعتماده من جانب الجمعية العامة.

لقد أعربت جماعة الدول اللاتينية والكاريبية بأقوى العبارات عن دعمها للحقوق المشروعة للأرجنتين في النزاع على سيادة جزر مالفيناس. والموقف المستمر لمنطقتنا هو أنّه ينبغي للمملكة المتحدة أن توافق على إعادة افتتاح المفاوضات بهدف إيجاد حل سلمي ومحدد لهذا النزاع في أقرب وقت ممكن.

وتؤكد جماعتنا دعمها للحوار الجاري بين حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية لكولومبيا، والذي يسعى إلى إنهاء النزاع الداخلي الذي أثّر على التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية لتلك الدولة الشقيقة طوال أكثر من ٥٠ سنة. ونأمل لهذه المبادرة أن تنجح في التوصل إلى اتفاق لصالح الشعب الكولومبي.

ونود أيضا أن نؤكد الطابع الأمريكي اللاتيني والكاريبي لبورتوريكو، وإذ نحيط علما بالقرارات التي اعتمدتها بشأن بورتوريكو لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار، نؤكد أنّ هذه المسألة موضع اهتمام لدى جماعة الدول اللاتينية والكاريبية.

وإننا نؤكد إدانتنا المطلقة للإرهاب ونجدد تأكيد التزامنا بمكافحته بجميع أشكاله ومظاهره، بالانسجام مع استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. بيد أننا في الوقت نفسه نرفض بشدة التقييمات أحادية الجانب وغير المشروعة، والقوائم والشهادات التي تُعِدّها بعض البلدان متقدمة النمو التي تؤثر على بلدان منطقتنا، ولا سيما تلك التي تشير إلى الإرهاب والاتجار بالمخدرات والبشر وظواهر مماثلة أخرى.

في الأيام الأخيرة، مع تدهور الحالة في سوريا، كررت جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر اللاتيني رسالتها من أجل السلام وتقيدها بالمبادئ المتجسدة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما ذلك القانون الإنساني الدولي. وقد طالبت بتهيئة الظروف اللازمة للتحرك صوب حل سياسي تفاوضي للصراع السوري، الذي أودى بحياة آلاف الأبرياء من الناس.

وبصورة مماثلة، تعمل الجماعة على تحديد مفاهيم وآليات مستقلة للتعاون، وتحض المجتمع الدولي على الاستمرار في المساهمة في إعادة الإعمار والتنمية المستدامة لجارتنا هايتي، وفقاً للأولويات والاحتياجات الأساسية التي حددتها حكومة هايتي مع الاحترام الكامل لسلطتها وسيادتها ومبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان.

لقد حددنا سيادة المنطقة، بما في ذلك السيادة على مواردنا الطبيعية، وقد أعربنا عن تضامننا مع الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية في وجه الأفعال الضارة التي تنتهك القانون الدولي من قبيل الأفعال التي حدثت في ٢ تموز/يوليه والتي عرضت للخطر كرامة وحقوق رئيس دولة بوليفيا المتعددة القوميات، السيد إيفو موراليس آيما، عندما كان عائدا في طريقه إلى لاباز من زيارة قام بها إلى عدد من البلدان الأوروبية.

إن الجماعة إذ أخذت في الحسبان العوامل العديدة التي شكلت هوية أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أكدت عزمها على جعل المنطقة مكانا لحماية الحق في العيش والنضال والتعايش الذي تتمتع به جميع الثقافات والأعراق والمجموعات الإثنية في المنطقة، والطبيعة المتعددة الثقافات لشعوبنا والطابع

المتعدد الوطنيات لبعض من بلداننا، ولا سيما في أوساط المجتمعات الأصلية التي تعمل على النهوض بذكرياتها التاريخية وإحياء ما لديها من معرفة وخبرة متوارثتين.

بعد مرور سبعة أشهر وتقريباً على وفات الرئيس هوغو شافيز فرياس، تشيد الجماعة اليوم إشادة جديرة بأحد الأعضاء المؤسسين لها الذي ترأس المؤتمر التأسيسي للجماعة بما أوتي به من رؤية وبراعة. وبصورة مماثلة، أعربت الجماعة عن ارتياحها لانتخاب البابا فرانسيس بوصفه أول حبر أعظم للكنيسة الكاثوليكية يأتي من منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

إن التجسس العالمي على البلدان الأعضاء في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ينتهك حقوق الإنسان والحق في الخصوصية، والحق في إبلاغ المواطنين، وينتهك مبادئ سيادة الدول والقانون الدولي. فقد أصبح ذلك مبعث قلق لدينا وقد أحطنا علماً على النحو الواجب بالبيانات التي أدلى بها في مختلف المنتديات رؤساء دول وحكومات بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وغيرهم من القادة الذين أدانوا ورفضوا استخدام هذه الممارسات.

إن الدول الأعضاء في الجماعة فخورة بعملها المشترك في توطيد سيادتنا الإقليمية لكي يتسنى لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تبوء مكانها الصحيح في العالم وأن ترفض وضعها بوصفها أقل المناطق إنصافا في العالم. إننا إذ نسعى إلى تحقيق هذه الأهداف، قررنا أن نقدم تعاوننا وتضامننا لأضعف البلدان في المنطقة وأن نسترعي الانتباه إلى جوانب الضعف الخاصة في بلدان الجماعة الكاريبية، بالنظر إلى وضعها بوصفها دولاً جزرية صغيرة نامية، وهي جوانب ضعف تحد من جهودها نحو تحقيق التنمية المستدامة، ولا سيما في ضوء الأثر الهام للكوارث الطبيعية والآثار السلبية لتغير المناخ.

أما فيما يتعلق بالإصلاح الذي لا غنى عنه للنظام الدولي، فقد جددنا التزام بلداننا بالتعددية، والإصلاح الشامل لمنظومة الأمم المتحدة، وإضفاء الطابع الديمقراطي على منتديات صنع القرار الدولية، ولا سيما مجلس الأمن. ووفقاً لذلك سننظر في مسائل ذات أهمية متماثلة، من بينها عملية رسم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، موضوع هذه المناقشة العامة الذي تعلق عليه جميع البلدان الأعضاء في الجماعة أهمية كبيرة.

إن البلدان الأعضاء في الجماعة الكاريبية تعرف أنه لا يمكن إحلال السلام الدائم من دون تنمية ومن دون مكافحة الفقر والجوع والإجحاف. نحن ندرك التحديات التي تشكلها الأزمة الاقتصادية والمالية الدولية الراهنة على مستقبل منطقتنا وتطلعاتنا المشروعة نحو الشمول الاجتماعي، والنمو المنصف المقترن بالتنمية المستدامة والإدماج. لذلك نشدد على أن تشمل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أهدافاً طوعية وعالمية وواضحة يمكن تحديدها لكي تتكيف مع الحقائق الوطنية المميزة بهدف استئصال شأفة الفقر وتعزيز التنمية المستدامة. إن هذا الإطار الجديد ينبغي أن يكون شاملاً وشفافاً وينبغي أن يحث البلدان المتقدمة النمو على الوفاء بالتزاماتها بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية، ويشجع الحوار بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بشأن القضايا الشاملة من خلال مشاركة جميع قطاعات المجتمع.

أما فيما يتعلق بتغير المناخ، فنرحب بالاعتماد الرسمي للمرحلة الثانية من الالتزامات بموجب بروتوكول كيوتو، على الرغم من عدم توفر الإرادة السياسية من جانب عدد من الدول المتقدمة النمو التي نقضت اتفاقات بشأن تقديم موارد جديدة وإضافية وقابلة للتنبؤ وبشأن وضع آليات للنقل الفعال للتكنولوجيات إلى البلدان النامية. سوف نواصل العمل معاً للتغلب على هذه الآفة التي تؤثر بالبشرية جمعاء حالياً.

هناك العديد من الصعوبات، غير أن الشيء المهم هو أن بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، كما قال خوسيه مارتي، قد خلصت إلى نتيجة مفادها أن الوقت قد حان

للمنطقة لكي تعمل على رص الصفوف كمثل الفضة الراسخة في جذور جبال الإنديز. لذلك أنشأنا الجماعة الكاريبية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أدعو الآن معالي السيد رمضان لعمامرة، وزير الخارجية في جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية، إلى مخاطبة الجمعية.

السيد لعمامرة (الجزائر): أود في الداية أن أعرب عن أحر تهاني الوفد الجزائري إلى الرئيس جون آش وعن تقديرنا العميق لسلفه السيد فوك يريميتش، على أدائه المتميز خلال الدورة المنصرمة. كما أحيي الأمين العام السيد بان كي – مون على حرصه الدؤوب من أجل الاستمرار في تعزيز دور الأمم المتحدة ومكانتها.

إن اختيار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ موضوعا رئيسيا للنقاش العام والذي ستصطبغ به أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة، لمناسبة سانحة للتذكير بمغزى وجود الأمم المتحدة في بسط السلم ونشر الرخاء في ربوع المعمورة خدمة للبشرية جمعاء.

إننا دون شك بحاجة اليوم إلى رؤية متبصرة تتوخاها الأمم المتحدة من أجل مواجهة الآفات التي تعاني منها الإنسانية. كما تستوقفنا تحديات عدة مترابطة ومتفاقمة تغذيها أزمة متعددة الأبعاد، لها أثر سلبي عميق على الاقتصاد والحوكمة، تترتب عنها عواقب اجتماعية وإنسانية كارثية. إن الرد الأنسب على هذه الاضطرابات والمخاطر التي تميز عصرنا يكمن في سعينا الدؤوب وبكل ثقة من أجل السلام والعدالة والتضامن لبناء مستقبل نورثه للأجيال القادمة.

إن دراسة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تعيد طرح إشكالية التنمية بصفة حادة، لا سيما ما تعلق بالقضاء على الفقر، هذه الظاهرة التي تمس بكرامة وتهدد حياة ملايين من البشر. وعلى المجتمع الدولي أن يضع على رأس انشغالاته غياب أي تقدم ملموس في مجال مكافحة الفقر. ذلك، أن القضاء على هذه الآفة هو عملية طويلة الأمد تتطلب وضع سياسات عمومية مناسبة مقترنة بتعاون دولي فعال وتدفق الاستثمارات المنتجة. يضاف إلى ذلك إنجاز قدر كبير من التكامل بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز حتى يتسنى ضمان تفاعل وتكامل أفضل بين ثلاثية السلم والأمن والتنمية. ومن هذا المنطلق، فإنه ينبغي إدراج الأهداف الجديدة لسنة ٢٠٣٠ في مقاربة متكاملة تشمل التخفيف من الفوارق بين المناطق وتحسين التوازن بين التنمية الحضرية والريفية، بالإضافة إلى تعزيز قدرات الفئات الفقيرة وترقية الحكم الراشد ومحاربة الفساد، وكذا الحفاظ على البيئة. وبالفعل، نحن بحاجة إلى اتفاق شامل وطموح لترقية التنمية المستدامة المبنية على الالتزامات المستمدة من مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة خاصة في ما يتعلق بتعبئة وسائل التمويل لتعزيز القدرات ونقل المعرفة والتكنولوجيا.

تتبنى الجزائر استراتيجية تهدف إلى تحقيق التنمية البشرية من خلال سياسات منسجمة وطموحة لترقية العدالة الاجتماعية والتهيئة الإقليمية المتوازنة في إطار تسيير ورقابة صارمة للموارد حيث تحظى قطاعات التربية والصحة والسكن والبنية التحتية بالأولوية ضمن المخطط الخماسي ٢٠١٠-٢٠١٤. وقد امتد هذا المجهود إلى المستوى الدولي من خلال مساعدات مختلفة الأشكال قدمتها الجزائر للبلدان المتضررة من الأزمات والكوارث الطبيعية، وكذا شطب الديون المستحقة على البلدان الأكثر فقرا في أفريقيا وفي مناطق أخرى من العالم.

وفي الوقت ذاته، تضع الجزائر مجهودها التنموي في إطار انسجام تاريخي مع المشروع الوحدوي المغاربي الذي ما فتئت شعوب المنطقة تتطلع إليه، وهو التوجه الذي يندرج في إطار برنامج رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، وهو

البرنامج الذي يهدف إلى تأمين كل الجزائريات والجزائريين من الخوف ومن الحاجة.

إن الاحتفال في هذه السنة بالذكرى الخمسين لإنشاء منظمة الوحدة الأفريقية – الاتحاد الأفريقي، تحت شعار ”النهضة الأفريقية“، يمثل فرصة سانحة للوقوف على مدى اعتلاء قارتنا مكانتها في ساحة التاريخ، لتنعش الأمل والطموح والوعود بوضع حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية، وذلك بالتعاون مع بقية المجتمع الدولي. إن الجزائر، التي تتقاسم مع بقية الشعوب الأفريقية هذا المصير المشترك، ترحب بالخطوات والجهود المبذولة والتي مكنت من تسجيل معدلات تنمية مشجعة على مستوى القارة.

كما تشيد الجزائر بما تم إحرازه في مجال الوقاية من النزاعات وتسويتها وبالإنجازات المحققة في مجال الحكم الراشد وحقوق الإنسان والديمقراطية التعددية. وتعرب الجزائر بصفة خاصة عن ارتياحها لتحرير المناطق الشمالية لجمهورية مالي الشقيقة من براثن الجماعات الإرهابية والإجرامية ولاستعادة النظام الدستوري في هذا البلد الشقيق ونجاح الانتخابات الرئاسية.

إن الجزائر، التي لا تزال مستهدفة من قبل الإرهاب الدولي كما يشهد على ذلك الهجوم الإرهابي العنيف ضد مجمع بتيغنتورين للغاز في مطلع السنة، تشارك بفعالية في ترقية الأمن الجماعي في منطقة الساحل وبقية القارة الأفريقية وعلى الساحة الدولية. وفي ما يخص الصومال ودارفور وعلاقات السودان وجنوب السودان ومنطقة البحيرات الكبرى وجمهورية أفريقيا الوسطى، وكذا الجهود المبذولة لإعادة النظام الدستوري في عدد من البلدان الشقيقة، فإن الجزائر تضم بانسجام تام صوتها وجهدها لما يقوم به الاتحاد الأفريقي بهذا الصدد.

إن الجزائر، الملتزمة التزاما كاملا بحق الشعوب في تقرير مصيرها، تدعم تكثيف جهود المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية، السفير كريستوفر روس، مطالبة بتكثيف هذه الجهود من أجل حمل طرفي النزاع، المملكة المغربية وجبهة البوليساريو، على تذليل كل الصعوبات عن طريق المفاوضات حتى يتمكن شعب الصحراء الغربية من تحديد مستقبله بكل حرية.

إن الجزائر متضامنة طبيعيا مع الشعوب العربية التي تمر بمراحل انتقالية صعبة والتي تواجه العديد من التحديات في مرحلة تحول ديمقراطي واجتماعي واقتصادي في غاية الحساسية. وهي تشجع بلورة حلول سياسية لأزمات الحوكمة وتدعو إلى تسيير توافقي لهذه المراحل الانتقالية الدقيقة. فمن البديهي أن الحلول العسكرية غير ممكنة وغير مرغوب فيها لا سيما في ظروف تميزت باستقطاب في المجتمعات وتفاقم الخصوصيات والشقاقات.

وتؤكد الجزائر من جديد رفضها للتهديد بأسلحة الدمار الشامل أو استعمالها. وفي هذا الصدد، فإنها تدين بشدة استعمال الأسلحة الكيميائية في النزاع السوري، أيا كان مرتكبها ومهما كانت الظروف التي ارتكبت فيها هذه الجريمة. وإن الجزائر، إذ تحيي المبادرة الروسية والاتفاق الروسي – الأمريكي وانضمام سوريا إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية، فإنها تدعو إلى بعث دينامية سياسية من شأنها أن تؤدي إلى عقد مؤتمر جنيف ٢ والوصول إلى حل سياسي بين الأطراف السورية. كما تجدد بلادي تشجيعها ودعمها للسيد الأخضر الإبراهيمي في سعيه المشكور من أجل إحلال السلام.

وستظل تسوية المعضلة الفلسطينية في قلب كل مسعى جاد لضمان الاستقرار في الشرق الأوسط، هذه المنطقة التي تحيق بها المخاطر والأزمات. إن الجزائر إذ تحيي جهود الولايات المتحدة التي مكنت من إعادة بعث المفاوضات، فإنها تأمل من المجموعة الدولية أن تشدد على مطلبها لإقامة دولة فلسطينية معترف بها دوليا في حدود حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشريف، وذلك في أقرب الآجال.

إن دعم مشروعية الأمم المتحدة وتفعيل دورها يمليان علينا التعجيل بإصلاح هيآتها وترسيخ الدور المحوري والتشاركي للجمعية العامة. كما ينبغي علينا تطوير الوظائف الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والبيئية لبرامج المنظمة وهياكلها ومؤسساتها.

كما يجدر بنا الاتفاق على إصلاح ديمقراطي لمجلس الأمن، إصلاح يشمل أساليب عمله وتشكيلته وعضويته من أجل ضمان تمثيل عادل يأخذ بعين الاعتبار، على وجه الخصوص، ”توافق إيزولويني“ الأفريقي.

بات من الضروري أن يصغى للأمم المتحدة أكثر مما مضى، عندما تعبر في الإطار الديمقراطي المتمثل في الجمعية العامة، عن مواقف قوية تعكس الضمير العالمي. فعندما يتعلق الأمر بتعزيز أسس القانون الإنساني الدولي وبحماية المدنيين، أو حالات بعينها، مثل ضرورة رفع الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا منذ عقود، وكذلك الحصار المفروض على قطاع غزة، فإن الإرادة التي ما فتئت المجموعة الدولية تعرب عنها هنا، يجب أن تسود.

تسعى الجزائر ضمن مجموعات الانتماء ومع شركائها الآخرين إلى القضاء على العقبات التي تعوق إنشاء علاقات دولية يميزها السلم والتوازن والعدالة. وهي إذ تمارس ثقافة الحوار، تعلق آمالا كبيرة على تحالف الحضارات والاحترام المتبادل بين الديانات. كما تظل الجزائر متمسكة بتراث القيم المشتركة بين الإنسانية جمعاء، بدءا بقدسية النفس الإنسانية وقيمتها وكرامتها وحماية جميع حقوق الإنسان وترقيتها. ذلك هو الالتزام الذي يحفز الجزائر على تقديم ترشحها لمجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦. وفي الذكرى العشرين لبيان إعلان وخطة عمل فيينا، فإن الجزائر التي يحذوها في ذلك شعور عال بمسؤولياتها ستعمل وبجدية من أجل تحسين فعالية المجلس وترسيخ الطابع العالمي والمترابط لحقوق الإنسان، وتعبئة المجموعة الدولية في إطار هذا الجهد الجماعي الرفيع للغاية.

إن الجزائر في حال انتخابها، كعضو في مجلس حقوق الإنسان، ستتقاسم تجربتها في مجال حقوق الإنسان والشعوب. كما ستعمل على تعزيز إنجازاتها الوطنية في هذا المجال بما في ذلك ما تعلق بتكييف قوانينها وانسجامها مع المعاهدات الدولية التي قررت الجزائر أن تكون طرفا فيها. كما ستعمل على إشراك كل شرائح المجتمع بما فيها النساء اللائي يمثلن حاليا ثلث نواب المجلس الشعبي الوطني المنتخب السنة الفارطة.

وعليه، فقد كانت كل هذه العوامل ضمانا لحصول الترشيح الجزائري على دعم كل من جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأفريقي، وهي تزكيات نعتز بها.

منذ ما يقرب من أربعين عاما، في عام ١٩٧٤، اضطلع الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي كان حينها وزير الشؤون الخارجية للجزائر بصفته رئيس الدورة التاسعة والعشرين لهذه الجمعية الموقرة، بدور تاريخي بارز إذ وضع حدا لاستيلاء نظام الفصل العنصري على تمثيل شعب جنوب أفريقيا الشقيق من جهة، وإذ استقبل في هذا المحفل، وللمرة الأولى، منظمة التحرير الفلسطينية من جهة أخرى، مدشنا بذلك حقبة تاريخية جديدة، وفاتحا مشروعين كبيرين لبناء السلام، منذ ذلك الحين، ما فتئ التقدم العلمي والتكنولوجي اللذان يعززان تحكم العقل البشري في الطبيعة وكذلك التغير الهيكلي لنسيج المجموعة الدولية في حد ذاته، يضاعفون طموح شعوبنا التي تجد في منظمة الأمم المتحدة أفضل ملاذ آمن لها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سامورا م. و. كامارا، وزير الخارجية والتعاون الدولي في سيراليون.

السيد كامارا (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية): أنقل إليكم أخلص تحيات وأطيب تمنيات فخامة السيد إرنست باي كوروما، رئيس جمهورية سيراليون. إن الرئيس كوروما

يأسف لعدم قدرته المشاركة في المناقشة العامة التي تعقدها الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين بسبب ظروف قاهرة. لكنه أصدر تعليماته لي بوصفي وزيره للخارجية والتعاون الدولي بإلقاء رسالة النوايا الحسنة هذه أمام الجمعية العامة.

”أهنئ السفير آش بحرارة على انتخابه لتوجيه شؤون الجمعية خلال هذه الدورة، وأؤكد له دعم بلدي وتعاونه خلال فترة ولايته. واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب أيضا عن تقدير وفد بلدي لسلفه، السيد فوك يريميتش من صربيا، على رئاسته المقتدرة فيما يخص توجيه أعمال الجمعية العامة خلال الدورة الماضية. وأتمنى له التوفيق في مساعيه المستقبلية. واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن خالص تقديري للأمين العام، السيد بان كي – مون، على قيادته البناءة والمثمرة للمنظمة. وستواصل سيراليون دعم التنفيذ التدريجي لبرنامج عمله العالمي الذي مدته خمس سنوات.

”على مدى العقدين الماضيين، تغير السلام العالمي والأمن والبيئة الاقتصادية، بشكل واضح تغيرا جذريا، إلى الحد الذي لم تصبح معه المشاكل ولا الحلول بسيطة. وقد أصبحت الحالة الأمنية الدولية أكثر تعقيدا. ويتزايد اشتعال البؤر الساخنة الإقليمية، وتتواصل الاضطرابات في أجزاء كثيرة من العالم، ولا سيما آسيا وأفريقيا. وأضحى الاتجار بالبشر، بالإضافة إلى المشاكل الأمنية غير التقليدية الأخرى مثل تغير المناخ، والسلامة النووية والطاقة والغذاء والأمن البحري وتمويل التنمية، أكثر بروزا.

”إن استخدام الأسلحة الكيميائية في النزاعات يشكل تهديداً أمنياً عالمياً متجدداً. ولذلك، لا بد من زيادة التفاعل المتعدد الأطراف والجماعي وتوفير الاستجابات لتلك التحديات المعقدة.

”وكما نعرف جميعاً، فإن الموعد المستهدف لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية لا يفصلنا عنه أكثر من عامين. وإذ نقيّم ما تحقق والتحديات التي ما زالت تواجهنا، وتماشياً مع المبادئ الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق)، المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“، علينا أن نشرع في وضع خطة لتحقيق أهداف التنمية ما بعد عام ٢٠١٥ مع الإقرار بالاحتياجات الخاصة لكل دولة عضو والتحديات التي تواجهها. وما من شك في عدم تحديد تلك الاحتياجات والالتزامات الخاصة سيقوض مصداقية خطة التنمية ما بعد عام ٢٠١٥.

”نحيط علماً أيضاً بالتقدم الهام المحرز في مجالات عديدة، مثل تخفيض الفقر عالمياً، وتحسين الوصول إلى التعليم الأساسي لكل الأطفال، والحد من وفيات الأطفال والأمهات، وزيادة الوصول إلى علاج مرض نقص المناعة البشرية وتخفيض عدد سكان العشوائيات، على سبيل المثال لا الحصر. إلا أن ذلك لم يحدث في جميع المناطق بصورة متساوية، لأن التفاوتات بين الكثير من السكان في ازدياد، لا سيما في جنوب آسيا وجنوب الصحراء في أفريقيا، حيث لا يزال انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية منتشراً. وبينما قد نتوسع في الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم، فإن نوعية هذه الخدمات في العديد من المناطق ما زالت تشكل تحدياً جاداً.

”لهذا السبب، فإن موضوع هذه الدورة ”خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تمهيد السبيل“ مناسب وجاء في حينه، ونحن ننتقل إلى مرحلة وضع إطار إنمائي آخر، ينتظر أن يحدد أهدافاً ومسؤوليات عالمية تشمل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وينبغي أن تكون الحاجة الملحة لمواجهة أسباب النزاعات والعنف

والكوارث وتبعاتها في صميم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وهذه مسائل عالمية ذات أهمية بالغة للمجتمع الدولي. فتسوية النزاع ومنع العنف، وتوفير فرص العمل، وتقديم المزيد من الحوافز للاستثمار المباشر الأجنبي، وتوسيع الموارد البشرية والمالية، وكفالة المساواة بين الجنسين، وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون ليست أساسية لتحقيق التقدم الإنساني فحسب، بل هي أساسية للتنمية المستدامة أيضاً.

”وسيراليون ترحب باعتماد معاهدة تجارة الأسلحة ((A/67/234 B في وقت سابق من العام الحالي. فهذا إنجاز مهم وتاريخي في جهودنا الجماعية سعياً إلى عالم أكثر سلامة وأمناً. ولذلك، نأمل أن نقل الأسلحة التقليدية بصورة غير قانونية إلى الأيدي الخطأ، وهو مصدر رئيسي لتصاعد حدة النزاعات في البلدان النامية، خاصة في أفريقيا، سيمكن الآن تنظيمه والحد من خطره بدرجة كبيرة.

”وفي هذا الصدد، سنظل ملتزمين بدعم الصكوك الدولية الرامية إلى إرساء السلام والأمن في العالم، وتعزيز نظام اقتصادي يفيد الأغنياء والفقراء، الضعفاء والأقوياء، والدول كبيرها وصغيرها.

”وفي السنوات الأخيرة، وعلى الرغم من أننا نجتاز مرحلة إعادة البناء ما بعد النزاع، فإن إسهام سيراليون في جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام يبين التزامنا القوي بأهداف ومبادئ السلام والاستقرار العالميين. ونحن على استعداد لزيادة إسهامنا في عمليات حفظ السلام لضمان نجاحها. وتحقيقاً لذلك، سنواصل المشاركة بصورة نشطة في كل المبادرات الجديدة لإصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

”إننا نشيد ونقر بدعم الموارد البشرية والدعم المالي الذي تواصل تقديمه أسرة الأمم المتحدة وغيرها من شركاء التنمية، لا سيما من أجل نجاح تنفيذنا في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ للانتخابات الرئاسية والبرلمانية وانتخابات الحكم المحلي، والتي أجريت جميعها في يوم واحد لأول مرة في تاريخ سيراليون. ولا غرابة في أن تلك الانتخابات، التي اعتبرت على نطاق واسع مؤشراً هاماً على استعدادنا للانتقال إلى مرحلة أكثر إنمائية لبناء السلام، قد حظيت باعتراف واسع من جانب المجتمع الدولي بأنها كانت سلمية وحرة ونزيهة وشفافة. ونجاحنا في إجرائها يبين بوضوح المستوى الذي بلغته العملية الديمقراطية في سيراليون، ونحن على استعداد لتشاطر هذه التجربة مع البلدان الأخرى في منطقتنا وخارجها.

”واليوم، فإن سيراليون تقف على أعتاب التحول في مشاركتها في لجنة بناء السلام وفي تنميتها الاجتماعية – الاقتصادية. وبدعم من اللجنة ومكتب دعم بناء السلام وشركاء التنمية الدوليين والمحليين، تواصل سيراليون تحقيق إنجازات هامة في مجالات الحوكمة الرشيدة وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين ومكافحة الفساد والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وفي هذا الصدد، تم التصديق على عدد من المعاهدات الدولية وإنفاذ تشريعات وطنية لمواجهة تلك التحديات، التي يمكنها أن تقوض الجهود الجارية لبناء السلام وتوطيد السلام.

”إن رؤية سيراليون للتنمية الاجتماعية – الاقتصادية التحولية والشاملة للجميع قد تضمنتها في البداية استراتيجية حكومتي للحد من الفقر، الواردة في ”خطة التغيير“ التي أُعدت خلال فترة رئاستي الأولى، مع إنجازات مشجعة وتحديات متبقية في نفس الوقت.

وفي فترة ولايتي الثانية الحالية، نتجه إلى البناء على تلك النجاحات بعزم متجدد. وبالتزام دائم بتحسين مستويات معيشة شعبنا وزيادة دخل أصحاب الدخول المتوسطة في البلد، فقد أدرجنا تلك التحديات المتبقية في برنامجنا الإنمائي التالي ”خطة الرخاء“، الذي بدأته في تموز/يوليه من العام الحالي. هذه هي خارطة طريق سيراليون لخطتنا للتنمية ما بعد عام ٢٠١٥. وهي تهدف إلى بناء مستقبل مستدام لجميع أبناء سيراليون، وهذا يتطلب إدارة اقتصادية وسياسات مالية سليمة للمجتمع، ومؤسسات قوية لتيسير الحوكمة الرشيدة وتمكين المرأة والشباب اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، مع توفير الدعم الاجتماعي المطلوب للمحرومين وزيادة الشفافية والمساءلة، وتحقيق العدالة للجميع.

”وفي مواجهة هذا التحدي الكبير، ستواصل سيراليون الترحيب بالشراكة القوية القائمة مع وكالات الأمم المتحدة المختلفة وغيرها من شركاء التنمية الدوليين لتحقيق عملية انتقال سليمة ومرسومة بصورة جيدة إلى مرحلة أكثر إنمائية لبناء السلام إلى جانب دعم الأولويات السياسية والاقتصادية لسيراليون، كما حددناها في ”خطة الرخاء“. وسيراليون، بما لديها من وثائق تفويض جيدة، كبلد يجتاز مرحلة ما بعد النزاع، مرشح مستحق لاستمرار الدعم الدولي.

”وما فتئت سيراليون تعتز بتراثها الوطني من التسامح بين الأديان والتعايش السلمي إلى جانب مبادئ احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية, وفي هذا الصدد، فإننا سنستمر في التركيز والالتزام بواجبات الإبلاغ إزاء هيئات المعاهدات الدولية. واتساقاً مع الأحكام ذات الصلة من قانون الإعاقة لسنة ٢٠١١، أنشأنا لجنة وطنية للأشخاص ذوي الإعاقة. والرئيس الأول والحالي لهذه اللجنة وكبير المفوضين شخص معتل البصر. كما بدأ نفاذ قانون الانتهاكات الجنسية لسنة ٢٠١٢ لمعالجة مسألة العنف الجنسي ضد النساء والفتيات. وستواصل سيراليون التعاون مع الأمم المتحدة والشركاء المعنيين الآخرين في إنفاذ قانون المساواة الجنسانية لتعزيز دور المرأة في عملية صنع القرارات.

”ونثني على دعم الأمم المتحدة والشركاء الدوليين لعمل المحكمة الخاصة بسيراليون، التي أسهمت إسهاماً كبيراً في النهوض بسيادة القانون على المستويين الوطني والدولي. وبدعمنا المستمر، يتوقع أن تستكمل المحكمة الخاصة ولايتها بنهاية العام الحالي.

”ويسرنا أن نحيط علماً بأن البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية قد دخل حيز النفاذ في أيار/مايو ٢٠١٣. وسيراليون تتعهد بالدعم المستمر لعمل مجلس حقوق الإنسان ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، إذ نسعى معاً للحفاظ على المعايير المقبولة عالمياً لحقوق الإنسان والحوكمة الديمقراطية.

”وفي هذا السياق بدأنا عملية استعراض الدستور لمعالجة القضايا الرئيسية الاجتماعية الاقتصادية والسياسية. وأنشئت لجنة استعراض الدستور تضم في عضويتها شريحة واسعة تمثل كافة الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني والنساء والشباب والمعوقين، وحتى من هم في الشتات. وستكون العملية شاملة للجميع وتسترشد بالتحليل النقدي في سياق نقاش وطني واسع النطاق يهدف إلى تعضيد المؤسسات الديمقراطية وتعزيز الوحدة الوطنية. ونتوقع أن تتقدم اللجنة بمشروع استعراض الدستور في غضون سنتين.

”وبصفتي منسقا للجنة الاتحاد الأفريقي المكونة من عشرة رؤساء دول والمتعلقة بإصلاح مجلس الأمن، أود أن أشدد مرة أخرى على ضرورة إصلاح المجلس على وجه الاستعجال. وينبغي تعزيز الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة، وليس إضعافه. ولا يسعنا إلا التشديد على ضرورة وجود تمثيل جغرافي عادل في مجلس الأمن، يقترن بجميع الامتيازات التي تتضمنها العضوية في المجلس. وعليه، ستواصل أفريقيا العمل بصورة وثيقة مع الجهات المعنية ذات الصلة وأعضاء مجلس الأمن، ولا سيما الأعضاء غير الدائمين في المجلس، بهدف الإصلاح المبكر والحاسم لهذا الجهاز.

”وأود بالتالي، أن أؤكد من جديد أن استمرار مشاركة أفريقيا في المفاوضات الحكومية الدولية الجارية حاليا تنطلق من التزامنا الراسخ بالموقف الأفريقي المشترك المنصوص عليه في توافق آراء إزولويني وإعلان سرت بشأن إصلاح الأمم المتحدة.

”في الختام، لا تزال الأهداف الإنمائية للألفية تمثل علامة فارقة في تاريخ جهودنا الجماعية المبذولة على مستوى العالم من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية، على الرغم من أن تحقيقها بالكامل تعتريه صعوبات تعزى للعديد من العوامل. ويكتسي عام ٢٠١٥ أهمية بالغة بالنسبة للأمم المتحدة إذ أنها سيصادف الذكرى السنوية السبعين لإنشاء المنظمة، وهو كذلك السنة المحددة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والذكرى السنوية العاشرة لانعقاد مؤتمر القمة العالمي الذي عقد في عام ٢٠٠٥. ويتوقع أن نتفق على إطار إنمائي لما بعد عام ٢٠١٥. ولا بد أن نتبع نهجا عمليا بعزيمة متجددة مع الالتزام بتوفير مستقبل نضمن فيه تحقيق العدالة والسلام والأمن لشعوبنا، فضلا عن كفالة الديمقراطية والمسائلة في الحكم، والتوزيع العادل والشفاف للثروة، وتحقيق بيئة آمنة مستدامة، علاوة على توفير الخدمات الصحية وفرص التعليم للجميع. وتلك جميعا عناصر أساسية من أجل تمهيد الطريق لتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

”وأود أن أشارك أسرة الأمم المتحدة في الإعراب عن تعازينا وتضامننا مع شعوب كينيا وباكستان ونيجيريا للخسائر التي لا تعوض في الأرواح التي تكبدتها جراء الهجمات الإرهابية التي وقعت مؤخرا. ونعرب عن تعاطفنا ونتوجه بدعواتنا المخلصة إلى أسر المتوفين“

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد لورون كفكور، وزير الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية بوروندي.

السيد كفكور (جمهورية بوروندي) (تكلم بالفرنسية): أود، في هذه المناسبة الخاصة، وأنا أحظى بشرف مخاطبة الوفود التي توافدت من كافة أرجاء العالم للمشاركة في أعمال الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين، أن أعرب بالنيابة عن فخامة السيد بيار نكورونزيزا، رئيس جمهورية بوروندي، ووفد بلدي، عن تهنئتنا لسعادة السيد جون آشي على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين.

وأود أن أعرب لسلفه السيد فوك يريميتش، عن تقدير بلدي العميق لعمله خلال فترة ترؤسه للدورة السابعة والستين. وعليه، فإننا نغتنم هذه الفرصة لنعرب له عن خالص التهنئة لترؤسه باقتدار لتلك الدورة.

ويسرني كثيرا أيضا أن أهنئ معالي السيد بان كي – مون على الإنجازات الممتازة التي حققها في سياق اجتماعي سياسي واقتصادي دولي صعب ومضطرب في كثير من الأحيان. ونعرب عن دعمنا المتواصل وأفضل تمنياتنا له طوال فترة ولايته الثانية، كي يتمكن من مواصلة العمل بذات الزخم الذي بدأ

به في جميع المجالات ذات الأولوية في جدول أعمال الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص، فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية التي هي الشاغل الرئيسي للدورة الحالية. وبالتالي، فهي فرصة مناسبة لنا أن نأخذ الكلمة لمخاطبة الجمعية العامة بغرض تناول الحالة في بلدي من ناحية، وذكر بعض المسائل الراهنة التي تهم المجتمع الدولي في الوقت الحالي من ناحية أخرى.

وفيما يتعلق ببلدي، سيشدد بياني على الحالة السياسية والاقتصادية، علاوة على التقدم الذي أحرزته بوروندي فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، التي نحن مطالبون بوضع معايير جديدة بشأنها.

ونواصل من الناحية السياسية، الاستعداد لعقد الانتخابات العامة في عام ٢٠١٥. وكما ظللنا نكرر القول دائما – بما في ذلك خلال الانتخابات السابقة – فقد وعدنا الشعب البوروندي والمجتمع الدولي بأسره بإجراء انتخابات سلمية وحرة وشفافة. وتسعى بوروندي أيضا إلى إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة في القريب العاجل، على النحو المنصوص عليه في اتفاق أروشا من أجل السلام والمصالحة في بوروندي، بغية إلقاء الضوء على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت عقب حصولنا على الاستقلال، ومن أجل بناء مجتمع أكثر استقرارا وديمقراطية.

وفيما يخص الجانب الاجتماعي الاقتصادي، فقد اعتمدت بوروندي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ صكا بشأن استراتيجية السياسات العامة بعنوان ”رؤية بوروندي ٢٠٢٥“التي تحدد ما ستكون عليه بوروندي بحلول عام ٢٠٢٥. وتتمثل الركائز الأساسية لهذه الاستراتيجية في الأهداف الرامية إلى توفير قيادة قوية على جميع مستويات أجهزة الدولة وتوفير ظروف معيشية جيدة للسكان، والتعويل على سكان متعلمين يتمتعون بصحة جيدة، بالإضافة إلى تعزيز النمو الاقتصادي المتسارع الذي لا يقل معدله عن رقمين، إلى جانب الاستفادة القصوى من فرص التكامل الإقليمي بهدف زيادة وتنويع الاقتصاد البوروندي. وتشمل الأهداف الأخرى وضع سياسة سكانية فعالة ترمي إلى تخفيض معدل النمو السكاني إلى نسبة ٢ في المائة في عام ٢٠٢٥ واستعادة التلاحم الاجتماعي تدريجيا، إلى جانب استعادة مكانة القيم الثقافية الأساسية التي يتسم بها المجتمع البوروندي دائما. ويمكن الإشارة أيضا إلى الأهداف المتعلقة بسياسة تطوير القرى والنمو الحضري التي تهدف إلى زيادة معدل النمو الحضري إلى ٤٠ في المائة، فضلا عن تحقيق التآزر بين مختلف أصحاب المصلحة الإنمائيين، وتعزيز الحوار والتشاور في سياق التخطيط من أجل تمويل التنمية وتنفيذ رؤية بوروندي.

وعلى المنوال نفسه اعتمدت بوروندي صكا ثانيا معنيا بالسياسة العامة بعنوان ”الإطار الاستراتيجي لتحقيق النمو ومكافحة الفقر للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦“ وتم إطلاقه بالفعل في شباط/فبراير ٢٠١٢. وتتمثل أهدافه في توطيد السلام والأمن وسيادة القانون، وإدارة النمو السكاني، وزيادة الإنتاج والتسويق الزراعيين، وتحسين الكفاءة في مجال الإنفاق العام، وبناء قطاع خاص يتسم بالدينامية والفعالية، وتحقيق زيادة كافية في إنتاج الطاقة، فضلا عن تعزيز القدرة الإنمائية.

وطالما أن الموضوع الرئيسي لهذه المناقشة يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية لما بعد عام ٢٠١٥، من المناسب لوفدي أن يستعرض الإنجازات الاجتماعية والاقتصادية لبوروندي. كما تدرك الجمعية، إن الأهداف الإنمائية للألفية هي الوعود التي قطعناها على أنفسنا للناس الأكثر فقرا والأشد ضعفا في العالم. ولقد تمكنت الأهداف الإنمائية للألفية من وضع البشر في صميم خطة التنمية. وأود الآن أن أنتقل إلى المستوى الذي بلغه بلدي في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، التي سوف أستعرضها هدفا تلو الآخر.

بالنسبة إلى الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلق بالقضاء على الفقر المدقع، شهدنا تقدما جيدا نسبيا منذ عام ٢٠٠٦. ومع ذلك، يجب أن نذكر أنه على الرغم من أن معدل الفقر قد انخفض تدريجيا بشكل عام وبلغت نسبته ٦٧ في المائة عام ٢٠٠٦ بعد أن كانت ٨١,٣ في المائة عام ١٩٩٨، فمن المستبعد مع ذلك أن تحقق بوروندي الهدف الذي تنشده.

وفي ما يتعلق بالهدف ٢ من الأهداف الإنمائية للألفية بشأن تعميم التعليم الابتدائي، لوحظت تحسينات عديدة من حيث المعدل الصافي للالتحاق بالتعليم الابتدائي في بوروندي، الذي ارتفع من ٥٢ في المائة عام ١٩٩٠ إلى ٩٦ في المائة عام ٢٠١٠. ويأتي هذا الارتفاع نتيجة التدابير المتخذة في مجال السياسة العامة، ولا سيما التدبير الرئاسي المتخذ في عام ٢٠٠٥ بشأن مجانية التعليم، وبسبب أن استعادة السلام قد مكنت الأطفال حتى ما بعد سن الدراسة من الالتحاق بالمدارس. لذلك، من الممكن تحقيق الهدف الثاني من الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

أمّا بشأن الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية، المتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فهناك تكافؤ تقريبا بين الفتيات والفتيان في المدارس الابتدائية، ولكن الفوارق زادت في المدارس الثانوية. وبخصوص التعليم العالي، تحسنت نسبة البنات إلى البنين. وفي ما يتعلق بمؤسسات الدولة، شهدنا زيادة في عدد النساء في البرلمان، فبلغت نسبة ٤٣ في المائة في الجمعية الوطنية ونسبة ٥٠ في المائة في مجلس الشيوخ. وهذان الرقمان يتجاوزان بكثير النص الوارد في الدستور لعام ٢٠٠٥، الذي خصص نسبة ٣٠ في المائة للنساء في المؤسسات السياسية.

وفي ما يخص الهدف ٤ من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلق بالحد من معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، انخفض هذا المعدل بنسبة ٣٥ في المائة، من ٨٨ حالة وفاة لكل ٠٠٠ ١ مولود حي في عام ١٩٩٠ إلى ٥٧ حالة وفاة لكل ٠٠٠ ١ مولود حي في عام ٢٠١٠. وعلى الرغم من هذا التقدم، نحن لا نزال أبعد ما نكون عن تحقيق نسبة ١٣,٥ في المائة المأمول بها، وهي كانت غايتنا من أجل تحقيق الهدف المتمثل في خفض معدل الوفيات دون سن الخامسة بمقدار الثلثين. وهذا التحسن النسبي سببه توجه المزيد من الناس إلى مرافق الرعاية الصحية، لأننا جعلناها مجانية للأطفال دون سن الخامسة.

وبشأن الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلق بتحسين صحة الأم، يتمثل هذا الهدف في خفض معدل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع بحلول عام ٢٠١٥. ولقد شهدت نسبة هذه الوفيات اتجاها تراجعيا منذ عام ١٩٩٠. فانخفضت بمعدل ٣٠ حالة وفاة لكل ٠٠٠ ١٠٠ مولود حي في السنة، ليصل التراجع إلى نسبة ٥٤,٥ في المائة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٠.

أمّا بالنسبة إلى الهدف ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية المعني بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا والأمراض الأخرى، فثمة دراسة استقصائية أجريت في عام ٢٠١٠ تبيّن أن معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية يقدّر بنسبة ١,٤ في المائة في صفوف السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٤٩ سنة، في حين تبلغ النسبة ٠,٨ في المائة في صفوف النساء من سن ١٥ إلى ٢٤ سنة، بالمقارنة مع ٣,٥ في المائة عام ٢٠٠٧. ومع ذلك، نرى اتجاها تراجعيا لانتشار فيروس نقص المناعة البشرية في صفوف النساء من سن ١٥ إلى ٢٤ سنة، وفقا لنظام الرصد. وفي ما يتعلق بالمركز الذي بلغه أيتام فيروس نقص المناعة البشرية، تظهر البيانات المتاحة أن عدد الوفيات تراجع من ٠٠٠ ١٢ في عام ٢٠٠٤ إلى أقل من ٠٠٠ ٦ في عام ٢٠١١. وهذا انخفاض نسبته حوالى ٥٠ في المائة.

وفي ما يتعلق بالهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية، أي كفالة الاستدامة البيئية، ارتفعت النسبة المئوية في بوروندي

من ٧٠ في المائة إلى ٧٢,٥ في المائة خلال ٢٠ عاما. وتظهر البيانات أن نسبة السكان الذين يستخدمون نظاما محسنا للمرافق الصحية ظلت على حالها، أي حوالى ٤٦ في المائة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٠.

وبخصوص الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، المتعلق بإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية، تبذل بوروندي قصارى جهودها لتعبئة الموارد المحلية والدعم الخارجي – أي ما يقدر بمبلغ ٧٥ بليون دولار – من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

وبشأن موقف بوروندي إزاء خطة ما بعد عام ٢٠١٥، يتضح من المشاورات الوطنية مع جميع شرائح السكان أن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ينبغي أن تركز على المجالات التالية: الإدارة، وعدم المساواة، والصراعات، وحالات الضعف؛ والنمو الاقتصادي، والعمالة؛ والطاقة، والمياه، والبيئة، المستدامة؛ والوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية؛ والأمن الغذائي.

بالنسبة إلى الإطار الاستراتيجي لبناء السلام، تم إحراز تقدم كبير، وتعمل الحكومة حاليا على وضع المرحلة الثالثة من البرنامج، بمشاركة مكتب الأمم المتحدة في بوروندي والمكتب الأصلي في نيويورك. ونظرا للتقدم الملحوظ الذي أحرز منذ أن وضع بلدنا في المقام الأول على جدول أعمال لجنة بناء السلام، تعتبر بوروندي أن الوقت قد حان لكي تنسحب تدريجيا من جدول الأعمال هذا بغية إفساح المجال أمام بلدان أخرى حاجتها إلى اللجنة أكبر الآن.

في الوقت نفسه، أعربت حكومتي عن رغبتها في رؤية مكتب الأمم المتحدة في بوروندي يتحول إلى مكتب الفريق القطري لبوروندي في شباط/فبراير ٢٠١٤. ومن شأن ذلك أن يمكّن بوروندي من العمل في تعاون وثيق مع فريق الأمم المتحدة ومع الشركاء الآخرين لمجابهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها حاليا.

وبعد تلخيص إنجازات حكومة بلدي، أتكلم الآن عن دور بوروندي إقليميا ودوليا.

بخصوص دور بوروندي الدولي، كانت بوروندي من أول بلدين اتخذا قرارا شجاعا بالمشاركة في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، حيث تعمل منذ عام ٢٠٠٧. وفي هذا الصدد، ينبغي أن أؤكد على أن بوروندي فخورة بالتقدم نحو تطبيع الحالة في الصومال، ولكننا ندعو جميع الشركاء إلى تعزيز القدرة العملية لقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال حتى تتمكن من إكمال مهمتها.

كما تشارك بوروندي في عمليات حفظ السلام في كوت ديفوار وهايتي والسودان. وقريبا، ستشارك في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى. إن انتخاب السيد بوبكر كيتا مؤخرا رئيسا للبلد بلا شك خطوة حاسمة في إعادة ترسيخ مبادىء الديمقراطية التي حكمت البلد في الماضي. فذلك هو الطريق الصحيح نحو التطبيع. وفي رأينا، تلك الانتخابات الناجحة خطوة هامة فيما يتعلق بالانتعاش في مالي. والوحدة البوروندية على أهبة الاستعداد لنشرها في ذلك البلد.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، تؤيد بوروندي الأعضاء الآخرين في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والشركاء مثل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بغية كفالة السلام في ذلك البلد. وفي ذلك الصدد، نؤكد من جديد التزامنا من خلال بنود الاتفاق المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٦ والبروتوكولات ذات الصلة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، فضلا عن البيانات والقرارات التي اتخذها رؤساء الدول والحكومات والدول الأعضاء في أديس أبابا وكمبالا. وعلى الصعيد الإقليمي، نؤكد من جديد التزامنا،

بموجب إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، الموقع في أديس أبابا في ٢٤ شباط/فبراير.

وبالنسبة للحالة غير المستقرة للغاية في جمهورية أفريقيا الوسطى، فإن بوروندي، بوصفها عضوا في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، مستعدة للعمل مع الدول الأخرى لنشر وحدة عسكرية هناك من أجل المشاركة في إعادة إحلال السلام.

وفيما يخص الحالة في مصر، تأمل بوروندي أن يعمل الشعب المصري على إيجاد وسيلة سريعة للخروج من الأزمة. ونحن على استعداد، مع شركائنا في الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، للعمل على كفالة إحياء جمهورية مصر العربية وشعبها مؤسساتهم الديمقراطية.

وبالنسبة لسوريا، تعتقد بوروندي أنه يجب على المجتمع الدولي أن يفعل كل ما في وسعه لمساعدة جميع الأطراف على التوصل إلى وقف لإطلاق النار من أجل تسوية خلافاتهم سلميا.

وفيما يخص النزاع القائم في الشرق الأوسط، تؤكد بوروندي مجددا دعمها لإيجاد حل تفاوضي يؤدي إلى قيام دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام واحترام متبادل، وذلك تمشيا مع القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن.

وقد أصبح الإرهاب بمختلف أشكاله مصدر قلق يومي. ولا يمر حتى أسبوع من دون وقوع عمل من أعمال الإرهاب في مكان ما في العالم. فالأعمال الوحشية تضرب بشكل عشوائي، تؤثر على الناس الأبرياء الذين شاء سوء طالعهم أن يجدوا أنفسهم في المكان الخطأ في الوقت الخطأ. وتود حكومة بوروندي أن تغتنم هذه الفرصة لتدين، بأقوى طريقة ممكنة، الهجوم الإرهابي الجبان والغادر على مركز وستغت التجاري في نيروبي. ولم يغرق هذا الفعل الشنيع كينيا وحدها في حالة الحداد، بل أغرق المجتمع الدولي بأسره في حالة من الحزن نظرا للجنسيات المختلفة للضحايا. ونود أن ننقل لإخواننا شعب كينيا وحكومته تعازينا الصادقة، وكذلك التأكيد لهم على صداقتنا وتضامننا. وتأكد بوروندي من جديد دعمها الكامل لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، التي اعتمدتها الدول الأعضاء في عام ٢٠٠٦.

وفيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية، تعرب بوروندي عن تضامنها الكامل مع شعب كينيا، الذي قد انتخب قادته بطريقة ديمقراطية. وتود بوروندي أن تستعرض المحكمة كيفية أداء عملها حتى تستفيد الدول الأعضاء في المجتمع الدولي ككل. وتدعو بوروندي إلى استعراض لنظام روما الأساسي في الاجتماع المقبل للدول الأطراف، الذي من المقرر عقده من ٢٠ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. في غضون ذلك، من الأهمية بمكان تعزيز عمليات السلام والمصالحة في قارتنا بدلا من إضعافها.

وترحب بوروندي بالاجتماع الوزاري المزمع عقده من قبل الاتحاد الأفريقي على هامش الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة في ٢٧ أيلول/سبتمبر، فضلا عن الإعلان عن عقد قمة لرؤساء الدول في ١١ و ١٢ تشرين الأول/أكتوبر في أديس أبابا.

وجددنا التزام حكومة بوروندي بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وكفالة السلام والأمن. ونود أن نختتم بياننا بإعادة تأكيد التزام بوروندي بالمثل العليا الموجودة في ميثاق الأمم المتحدة.

وتأمل حكومتي في تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من حيث تناول المسائل المتعلقة بالبلدان الأفريقية وفقا لنص وروح الوثائق المؤسسة لهاتين المؤسستين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): والآن أعطي الكلمة لمعالي السيد خوسي ميد كوريبرينيا، وزير خارجية المكسيك.

السيد ميد كوريبرينيا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الرئيس إنريكي بينيا نيوتو، إنه لشرف لي أن أخاطب الجلسة العامة لهذه المنظمة، رمز القيم العالمية وأنبل قضايا البشرية. بالنيابة عن شعب وحكومة المكسيك، أشكر المجتمع الدولي على سخاء ما قدمه من تضامن ودعم تلقيناه في أعقاب الأحداث المناخية التي وقعت في بلدي، وأسهم ذلك في عمل حكومة المكسيك وفي المشاركة النبيلة للمجتمع المدني في تقديم المساعدة حسنة التوقيت للمتضررين.

وعانت المكسيك، خلال الأسبوعين الماضيين، من وصول إعصارين متزامنين لم يسبق لهما مثيل، وهما إنغريد ومانويل، أحدهما على ساحل المحيط الهادئ والآخر على ساحل المحيط الأطلسي. وعملت المكسيك بجد، على مدى العقود القليلة الماضية، لتعزيز قدرتها على منع وقوع الكوارث الطبيعية والاستجابة لها. ورغم ذلك، فإن الضعف المتزايد الذي نواجهه في العالم يؤكد على الحاجة والضرورة الملحة لاتخاذ إجراءات. ولهذا نرحب بقرار الأمين العام بعقد قمة في شهر أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٤ لتناول آثار تغير المناخ. وستشارك المكسيك بحماس وستواصل الإسهام في تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في عام ٢٠١٠ في كانكون.

وأؤيد إدانة المجتمع الدولي بشكل جماعي للهجمات التي لا توصف ضد المدنيين في نيروبي. وتعرب المكسيك عن تضامنها مع كينيا حكومة وشعبا، فضلا عن تعازينا لأسر الضحايا. وتشكل هذه الأعمال المؤسفة إساءة للسلام وتظهر بوضوح حاجتنا إلى أن نظل متيقظين في معركة مكافحة الإرهاب. كما نضم صوتنا إلى الذين أعربوا عن تعازيهم لحكومة وشعب باكستان في أعقاب الزلزال الذي وقع مؤخرا.

ويؤمن بلدي بالتعددية ويكرر التزامه الذي لا يتزعزع للمنظمة. ونؤيد المبادرات الدبلوماسية الرامية إلى إيجاد حل سياسي سلمي للأزمة في سوريا، وخصوصا الاتفاق الذي توصلت إليه الولايات المتحدة وروسيا على إزالة الأسلحة الكيميائية في ذلك البلد.

إن أحداث يوم ٢١ آب/أغسطس خارج دمشق غير مقبولة. وتفكيك الترسانات السورية وتدميرها تحت إشراف منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومجلس الأمن يجب أن يكونا فوريين وغير مشروطين. لا يمكن أن يكون هناك مجال لأساليب المماطلة أو الابتزاز. والمكسيك تدعم عقد مؤتمر ”جنيف الثاني“ الدولي بشأن سوريا في أقرب وقت ممكن، بهدف تحقيق السلام الدائم هناك.

إنّ التحديات التي نواجهها اليوم تجبرنا على السعي إلى مجلس أمن يمثّل المجتمع الدولي حقا، بدون مواقع امتياز تُحفَظ لفئة قليلة؛ مجلس شفاف وقابل للمساءلة؛ ومجلس يعترف بأنّ حقّ النقض لا يفلح في الحالات التي تشمل إبادة جماعية وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

وتعتقد المكسيك أنه ينبغي أن يبقى نزع السلاح أحد الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة. وانسجاما مع مساهمات بلدي طويلة الأمد في قضية نزع السلاح، سنستضيف في شباط/فبراير، ٢٠١٤، في نايايريت، على ساحل المحيط الهادئ في المكسيك، المؤتمر الثاني المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية.

والأمن البشري يتأثر أيضا بالاستخدام غير المسؤول للأسلحة التقليدية والاتجار غير المشروع بها. لذا، ترحب المكسيك باعتماد معاهدة تجارة الأسلحة. وإثباتا لرؤية عظيمة، أقرّ مجلس الشيوخ المكسيكي المعاهدة، وقد أودعتُ صكّ مصادقتنا أمس. وسنتقيّد بها فورا، حتى قبل وضعها موضع التنفيذ في العالم قاطبة. وتدعو المكسيك جميع الدول إلى التصديق على المعاهدة، التي تشكّل دليلا على قدرة المنظمة على بلوغ حلول عامة لتحديات مشترَكة. كما آمل بأنّ تظهر الأمم المتحدة الاستعداد نفسه لأن تأخذ على عاتقها مكافحة العنف الجنسي بصفته سلاحا في حالات النزاع.

إنّ المكسيك تتصرّف بمسؤولية أيضا في التعامل مع مشكلة المخدرات العالمية. وأسوة بشيلي وكولومبيا وآخرين، تعتقد المكسيك أنه ينبغي لنا تقييم السياسات المتّفق عليها دوليا في السعي إلى استجابات أكثر فعالية تستند إلى تركيز على الصحة، وعلى إطار احترام لحقوق الإنسان وانطلاقا من منظور الحدّ من الضرر. ويجب أن يكون الهدف رفاه المجتمع بجميع جوانبه. ونعتقد، مع كوستاريكا وباراغواي وآخرين، أنه ينبغي لنا أن نولي الأولوية للوقاية بغية الحدّ من التأثير على الصحة، ولا سيما العنف المرتبط بمشاكل المخدرات. وبالمثل، سيكون من المفيد تعزيز التعاون الدولي للحدّ من التدفقات غير القانونية للأسلحة والأموال التي تُذكي الشبكات الإجرامية. وإلى جانب غواتيمالا وآخرين، نرى أنه ينبغي للاستراتيجية العالمية الجديدة أن تستند إلى مناقشة مفتوحة وشاملة تُفضي إلى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المقرر عقدها في عام ٢٠١٦. ونحن نرحب بإعلان أنتيغوا الصادر في الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية، بصفته خطوة أولى في الاتجاه الصحيح نحو تلك الدورة.

ويجب على مكافحة الجريمة المنظمة أن تحترم دائما سيادة القانون وحقوق الإنسان. وكلما كانت هناك مخاطرة أو مجرّد احتمال بأن تنتهك أية حكومة حقّ أيّ مواطن في الخصوصية، طالبْنا بالتحقيق في ذلك ومساءلة الأطراف المسؤولة عنه. وحماية البيانات الشخصية في المكسيك حق إنساني يكفله الدستور.

وتؤمن المكسيك إيمانا راسخا بالتجارة الحرة وببناء آليات تعزز التداول الحرّ للأشخاص والبضائع ورأس المال. وهذا ما جعلنا نشكّل مع شيلي وكولومبيا وبيرو تحالف المحيط الهادئ، الذي نُظِّم بروح من الانفتاح والتعددية، كما يُظهر عدم تجانس أعضائها الذين لهم صفة مراقب. وهدفنا الوحيد هو أن يكون هذا التحالف أداة شاملة ومفيدة لتعزيز الرخاء لمواطني دولنا. وهذه أيضا هي الروح وراء عملنا هذه السنة في رابطة الدول الكاريبية.

وأثناء هذه الدورة للجمعية سنبدأ عملية تقييم إنجازنا للأهداف الإنمائية للألفية ورسم خريطة طريق لخطة ما بعد عام ٢٠١٥. ونجاح هذه الأهداف راسخ في تركيز أعمال المجتمع الدولي على أهداف واضحة وطموحة. وعلى الرغم من ذلك، من المهم الاعتراف بأنّه لا يزال هناك تفاوت مؤلم وفقدان للمشاركة والوصول إلى التنمية بين الفئات الأكثر ضعفا في البلدان الصناعية الكبرى، فضلا عن البلدان النامية. والفقر وعدم المساواة والإقصاء الاجتماعي تُصعِّد النزاعات وتُسهم في تقويض سيادة القانون. يجب أن تستند خطة التنمية إلى الالتزام بالإدماج. إذ إنّ السياسات التي تجمع معا آليات تعزيز التنمية والانفتاح على الابتكار، مقرونة بتصميم سياسي من جانب المجتمع الدولي، ستمكّننا من التقدم نحو عالم فيه فرص للجميع.

وينبغي أن يكون الإدماج منطلقا محوريا في المفاوضات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، حيث لا يُكتفى بضمان تضييق فجوات الفقر وعدم المساواة فحسب، بل والمشاركة النشيطة للفئات الأكثر ضعفا في المجتمع. وهذا ما يحدو بنا إلى عقد اجتماع في المكسيك لتعزيز منظور شامل بشأن الإدماج، ستشارك فيه الحكومات والمجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها بهدف تحديد معايير الإدماج وتأثيره على سياسات التنمية، بحيث يمكننا إرساء الحدّ الأدنى من عتبات الإدماج التي يستحقها كل إنسان. وفي هذا السياق، ننوّه بالأحداث الرفيعة المستوى التي يجري تنظيمها في إطار هذه الدورة للجمعية العامة – بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة والهجرة والتنمية الدوليتين. وبلوغ الاعتراف الكامل بحقوق هذه الفئات مكوِّن أساسي لخطة التنمية بعد عام ٢٠١٥.

إنّ المكسيك دولة متعددة الأعراق والثقافات تفخر بشعوبها الأصلية الثمانية والستين. وهذا ما يجعلنا نعلّق هذه الأهمية على المؤتمر العالمي للشعوب الأصلية، المزمع عقده في عام ٢٠١٤، وسنستضيف في بلدنا اجتماعا تحضيريا لهذا الحدث العظيم.

وتُظهر تجربتنا أنه لتحقيق هدف الإدماج، يجب أن ننظر في كل بُعد للفقر – فقدان الدخل وتعميم الخدمات المالية، والتغذية والصحة والتعليم والإسكان والخدمات الأساسية. ومن خلال حملتنا الوطنية ضد الجوع، وبصفتنا عضوا في مجموعة العشرين، سعت المكسيك إلى جعل هذه النواقص محور المناقشة. وتكمن السمة الابتكارية لحملتنا الوطنية ضد الجوع في تركيزها على قياس متعدد الأبعاد للفقر، وفي حقيقة أنها تسعى للتغلب على النواقص التي تمَ قياسها، بغية التوصل إلى طرائق مستدامة وبُنيوية لتخفيف الظروف المؤدية إلى الجوع.

وبروح المضيّ بالمكسيك قدُما، نقوم بإصلاحات تحويلية لزيادة الحصول على التعليم الجيد النوعية، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والنظام المالي والأمن الاجتماعي. وسيكون تعزيز الدعم الدولي أساسيا لبلوغ تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وعلينا الوفاء بالالتزامات الدولية بشأن التمويل من أجل التنمية، المتفق عليه بموجب توافق آراء مونتيري، ونحقق التعاون الشفاف المنسَّق بأهداف واضحة. لهذا السبب ستستضيف المكسيك في السنة المقبلة الاجتماع الرفيع المستوى الأول للشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال. وسيكون حشد الموارد المحلية من أجل التنمية لب جدول أعمال هذا المنتدى. وهذا ما يجعل المكسيك توافق على جميع التدابير التي تسهم في منع تآكل قاعدتنا الضريبية وانتقالها إلى الولايات القضائية بضرائب منخفضة أو معدومة.

إنّ العالم اليوم يتقارب معا، لأن لدينا وعيا عالميا أعمق. ونحن جميعا، أينما كنا، متأثرون بمعاناة دول أخرى وتحدياتها. فلنستفِد من هذا الوعي بغية إدماج أولئك الذين تمّ إقصاؤهم، ومدّ يد العون إلى من لم يحظوا بفُرصنا.

فلنفعل ما يلزم لجعل عالمنا مكاناً تكون فيه المساواة على قدر أكبر حقيقة واقعة.

إن الرئيس انريكي بينيا نيوتو يود أن يبدد أي شك من حيث التزامه والتزام المكسيك بعالم سلمي، عالم تسير فيه بشكل حثيث أفضل القضايا الإنسانية، عالم شامل تتضاءل فيه الإجحافات ويتم فيه القضاء على الفقر المدقع، عالم يوفر فيه النمو الاقتصادي الازدهار للجميع. من على هذه المنصة، تعلن المكسيك اعتقادها الراسخ بمسؤولياتها العالمية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ناصيرو باكو أريفاري، وزير خارجية جمهورية بنن ووزير التكامل الأفريقي والفرنكوفونية والمغتربين فيها.

السيد ناصيرو باكو أريفاري (بنن) (تكلم بالفرنسية): بما أن رئيس جمهورية بنن، السيد بوني يايي، لم يتمكن شخصياً من المشاركة في هذه المناقشة العامة، فقد طلب مني تمثيله.

في البداية، أود أن أهنئ الرئيس على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين، وأود من خلاله أن أشيد ببلده، أنتيغوا وبربودا، على ذلك النجاح الذي ينم عن الثقة التي يتمتع بها في المجتمع الدولي. وأود أيضاً أن أهنئ الرئيس السابق، معالي السيد فوك يرميتش، الذي تحلى بقيادة كبيرة في إنجاز فترة ولايته التي كانت حافلة بالمشاغل. أود أيضاً أن أشكر الأمين العام بان كي – مون على جهوده في قيادة المنظمة العالمية، ولا سيما منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، كجزء من تنفيذ برنامجه ”المستقبل الذي نصبو إليه“ القرار (٢٨٨/٦٦، المرفق).

تؤيد بنن تأييداً كاملاً تنفيذ ذلك البرنامج، الذي يركز على مسائل تتماشى بالكامل مع آراء وأولويات حكومات

أقل البلدان نمواً، لا سيما آراء وأولويات حكومتي فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بالحكم، أي التنمية المستدامة ومنع نشوب الصراعات، والكوارث وانتهاكات حقوق الإنسان، وضمان مشاركة جميع أصحاب المصالح في إدارة الشؤون العامة.

أما وقد تبقى عامان على الموعد النهائي ٢٠١٥ المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فبوسعنا أن نلمس الجهود الكبيرة التي تبذلها الدول لتحقيق الأهداف. إن التقييمات التي تمت على مختلف الأصعدة قد بينت أن أقل البلدان نمواً متقهقرة في تنفيذ الأهداف، على الرغم من التقدم الكبير الذي تم إحرازه.

ومع ذلك، أصبح في الحقيقة بلوغ الأهداف أولوية لعمل حكومتي التي تحشد جزءاً هاماً من الموارد المتوفرة له. لذلك ينبغي لنا أن نرحب بالحملة التي بدأت في نيسان/إبريل للبدء بالعد التنازلي لآخر ١٠٠٠ يوم من الموعد النهائي المحدد، ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ولدينا من الأسباب ما يحملنا على الأمل بأن الدينامية الجديدة والحياة الجديدة التي بُعثت في الجهود التي يقوم بها المجتمع الدولي سوف تمكنان من تحسين أداء البلدان الأقل نمواً بدرجة كبيرة. لقد اغتنمت بنن تلك الفرصة بوضع خارطة طريق تشمل الساعة التوقيتية لآخر ١ ٠٠٠ يوم للإسراع في تحقيق الأهداف بنهاية عام ٢٠١٥. إن بلدي أحد البلدان الأفريقية الـ ١٦ التي تعتبر قادرة حتى الآن على تحقيق خمسة أهداف على الأقل من أهداف التنمية المستدامة الثمانية.

أود أن أشيد بقيادة الأمم المتحدة والهيئات ذات الصلة التابعة لها، والوكالات الشريكة الأخرى لحشدها الطاقات لمساعدة الدول في تحقيق الأهداف. ومن المهم إدراج تلك الأهداف الإنمائية للألفية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، أي الأهداف التي لم تتحقق في الموعد المحدد وأن تعطى أولوية عُليا لضمان الاستمرارية مع الإطار المعياري الجديد الذي وضعه في ريو دي جانيرو مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة الذي انعقد في ريو دي جانيرو وتجري حالياً بلورة المطالب التي ستنشأ عن الأهداف. وفي ذلك الصدد، فإن الموضوع الرئيسي للمناقشة العامة للدورة الثامنة والستين – ”خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تمهيد السبيل“ – جاءت في أوانها تماماً وتتماشى بالكامل مع المشاورات التي جرت على مختلف الصُعُد لوضع تلك الخطة.

وبفضل التوضيح الرائع للقضايا والتحديات من جانب فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والذي عينه الأمين العام لتقديم التوصيات إليه، ولدينا الرؤية القوية والمواد المناسبة لبناء برنامج فريد ومتماسك فيما يتعلق بجميع النقاط، وهو برنامج واقعي بحيث يضمن وضع كل إنسان في العالم على درب التنمية المستدامة لكي يتمكن الجميع من الوصول إلى الازدهار المشترك الذي لا يتجاهل أي بلد أو شخص.

إن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لا بد من أن تكون عالمية في طابعها. ويجب تحليلها إلى تدابير محددة تستهدف الإصلاحات والتدابير التصحيحية اللازمة لإصلاح أي توازنات اختلت أو تهددت. وانطلاقاً من وجهة النظر تلك، من الأهمية الحيوية، أن تحظى باهتمام خاص الحالات التي تبعث حاليا على أكبر قلق لدى المجتمع الدولي، كما نص على ذلك المبدأ السادس من إعلان ريو لعام ١٩٩٢. لذلك نؤيد تأييداً قوياً ما ورد في تقرير الأمين العام (A/68/202) المعنون ”حياة كريمة للجميع،“ أي أن احتياجات أقل البلدان نمواً وأضعفها ينبغي أن تشكل الأساس لتحديد أهداف البرنامج.

نرحب بكون الحالة في تلك البلدان قد أصبحت موضوعاً للتفكير الهام، مع برامج عمل رئيسية تغطي فترات تتجاوز عام ٢٠١٥. وفي ذلك الصدد، يجب تصور برنامج عمل اسطنبول بوصفه جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

فهدفه الرئيسي ضمان انتقال نصف أقل البلدان نمواً والبالغ عددها ٤٩ بلداً إلى مستوى أعلى من الدخل بحلول عام ٢٠٢٠.

إزاء تلك الخلفية، فإن بنن واضحة فيما يتعلق بمسؤوليتها بوصفها تترأس مكتب التنسيق العالمي لأقل البلدان نمواً. ونعتزم اقتراح عقد مؤتمر دولي معني بالموضوع ”الشراكة الجديدة من أجل تطوير القدرات الإنتاجية لدى أقل البلدان نمواً في سياق تنفيذ برنامج عمل اسطنبول،“ الذي سينعقد في كوتونو في شهر نيسان/إبريل ٢٠١٤. إن ذلك الجهد يحظى بالفعل بتأييد قوي من جانب الأمم المتحدة وبعض الشركاء الإنمائيين الذي ينتمون إلى أطر تعاون مختلفة، سواء أكان في شكل تعاون بين بلدان الشمال والجنوب، أو بين بلدان الجنوب، أو وفقاً لأي أنواع من الشراكات الثلاثية. أناشد ذوي النوايا الطيبة المساعدة على ترجمة تلك المبادرة الطوعية إلى نقطة تحول حاسمة من حيث تعبئة الموارد اللازمة لمساعدة أقل البلدان نمواً على تحقيق قفزة إلى الصناعة القائمة على مزاياها التنافسية. فذلك الطريق يوفر للبلدان الأقل نمواً إمكانية توليد وظائف كريمة لتتمكن أشد الفئات السكانية حرماناً من أن تتحول إلى عنصر استقرار وازدهار.

علينا أن نعزز دور المساواة، والتعليم الهام والتحولي في قلب الخطط الاجتماعية والاقتصادية الإنمائية – أي إيجاد نظام تعليم يركز على الاحتياجات الحقيقية للمجتمع والعالم المعاصر.

وفي هذا الصدد، أرحب بإطلاق الأمين العام لمبادرة ”التعليم أولا“ العالمية، وهي عبارة عن منبر لإدارة نقاش مفتوح بشأن أهداف التعليم في السياق الحالي وإعداد الأطفال لأن يحيوا حياة نشطة ومنتجة ومُثرية على الصعيد الشخصي. وهذا شرط أساسي لمواجهة التحدي المتمثل في الإدماج الاجتماعي للشباب.

وتشرف بنن بالمشاركة النشطة منذ شباط/فبراير في عمل مجموعة الدول الأعضاء المناصرة للمبادرة. وأحث المجتمع الدولي على دعم هذا المشروع النبيل الذي يمثل ضمانة لأن يجد الشباب تدريبا ملائما وشاملا للجميع. وأدعو جميع البلدان إلى الانضمام إلى المبادرة من أجل الإسهام في التفكير الجماعي والتنفيذ الفعال لها.

في ريو دي جانيرو، أكدنا الصلة التي لا تنفصم القائمة بين الركائز الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. ومع ذلك، فإن هذه الرؤية لن تتجسد إذا نحينا العلاقة القائمة بين السلام والأمن والتنمية جانبا. وفي هذا الصدد، ينبغي أن نزيد استثماراتنا في كفالة السلام والأمن بوصفهما عاملا أساسيا للتنمية المستدامة. وبينما نفكر في الخطوط العريضة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، يتعين أيضا التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسار الذي ينبغي أن نسلكه والوسائل اللازم استخدامها من أجل تعزيز قواعد القانون الدولي، استنادا إلى احترام المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، والتي التزمت بها جميع الدول الأعضاء في المنظمة بحرية.

ويجب أن نسعى جاهدين باستمرار إلى تعزيز حصون السلام؛ والتي من دونها، ستكون أي تنمية بلا جدوى في ضوء الدمار المترتب على الصراعات الناجمة عن انتهاكها. وأود أن أسوق مثالا على ذلك بالفظائع التي نراها، والتي تكون أحيانا ذات مستوى مخيف، كما حدث في سوريا حيث تم استخدام أسلحة كيميائية محظورة، وهو ما ندينه بأشد العبارات الممكنة.

ويجب علينا تعزيز نفوذ الأطر التنظيمية الدولية وإحراز تقدم في مجال نزع السلاح الذي تشكل حالة الشلل فيه خطرا كبيرا على البشرية. وفي هذا الصدد أيضا، نرحب بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة.

ولا بد لنا من أن نُسخر على نحو أفضل آليات تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب الصراعات. والشراكة القائمة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أداة

قيمة لبناء عالم أكثر تكاملا يرتكز على التضامن. ولا بد من إظهار هذا التضامن بوضوح في مواجهة تصاعد التطرف العنيف الذي يتسم بخطورة متزايدة عندما تمتد جذوره في مجتمعاتنا من خلال الارتباط مع شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

وكل هذه تحديات ملحة بنفس الدرجة يتعين على المجتمع الدولي التصدي لها. وسنستفيد من اعتماد نهج وقائي واستباقي، وكذلك علاجي، من أجل تحسين صحة كوكبنا والتوسيع المستمر للمجال الحيوي اللازم لضمان تطور الجنس البشري، إذا كنا نريد حقا ضمان حصول الجميع على السلام والرخاء المشترك اللذين نبتغيهما جميعا بشدة.

يرجع الفضل في الطريقة المشجعة للغاية التي أُديرت بها الأزمة في مالي إلى الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. فقد برهنت على ما يمكن للمجتمع الدولي تحقيقه إذا استخدم أدوات نظامنا للأمن الجماعي في الوقت المناسب. وتشرف بنن بالقيام بدور نشط، جنبا إلى جنب مع بلدان أفريقية أخرى، في المهمة النبيلة المتمثلة في إعادة بناء الدولة في مالي.

وانتخاب الرئيس إبراهيم بوبكر كيتا يمثل بداية لحقبة جديدة حيث تعود مالي إلى أسرة الدول الحرة التي تكافح من أجل تحقيق السعادة لشعوبها. وفي هذا الصدد، لا بد من تنفيذ السياسات المعتمدة في استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل بشكل حاسم من أجل تحويل التحديات إلى فرص للنمو والتقدم لشعوب المنطقة، وهو أمر في صالح السلم والأمن الدوليين بكل تأكيد.

ولا بد لنا أيضا من الإشادة بالجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار في بلدان منطقة البحيرات الكبرى، وخاصة جمهورية الكونغو الديمقراطية وكذلك الصومال، حيث أظهر الاتحاد الأفريقي قدرته على استعادة وإعادة بناء السلام، وذلك بدعم من الأمم المتحدة بطبيعة الحال. وحالة جمهورية أفريقيا الوسطى تدعونا إلى التوقف عندها لأنها تتطلب التزاما من قبل المجتمع الدولي بما يتناسب مع خطورة التحديات الراهنة.

لقد كان لتجدد أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا تأثير هائل على اقتصادات بلدان ساحل المحيط الأطلسي وتلك الواقعة بعيدا عن الساحل. ومكنتنا المبادرات التي تُنفذ بدعم من الأمم المتحدة والدعم الذي يقدمه شركاؤنا الثنائيون من إنشاء مراكز لتبادل المعلومات وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٠١٨ (٢٠١١) و ٢٠٣٩ (٢٠١٢). وكان ذلك هو الهدف من مؤتمر القمة المشترك بشأن الأمن البحري لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة خليج غينيا الذي عقد في ياوندي في ٢٤ و ٢٥ حزيران/يونيه. وجاء مؤتمر القمة عقب اجتماع لوزراء الخارجية والدفاع في بلدان الجماعتين واللجنة، عُقد في كوتونو يومي ١٨ و ١٩ آذار/مارس. وبعد ياوندي، عُقد مؤتمر قمة مالابو لرؤساء دول لجنة خليج غينيا في ٩ تموز/يوليه، والذي اتخذ قرارا تاريخيا بفتح عضوية لجنة خليج غينيا أمام جميع الدول في منطقة خليج غينيا، الأمر الذي يوفر للجنة إطارا للمشاورات التقنية يشمل الجميع.

وتعزيز التعاون الإقليمي يعني أنه يتعين علينا إنشاء آلية للدعم الدولي لتحسين تقاسم التكاليف من أجل ضمان تحقيق نتائج دائمة. ومن المهم أن يتخذ مجلس الأمن قرارا جديدا في هذا الشأن.

يتوجب على الأمم المتحدة، أكثر من أي وقت مضى، أن تؤدي بثبات دورها بوصفها أفضل منتدى للتعددية المثمرة حيث تتلاقى المبادرات المختلفة لإعطاء الزخم اللازم لحوكمة عالمية أكثر شمولا وأقل ظما، تجد حلولا دائمة وشاملة للأزمات التي يواجهها العالم على اختلاف أنواعها وبما لها من تداعيات كارثية على الأمن البشري وحقوق الإنسان.

إن التأخير في إقامة دولة فلسطينية تتمتع بجميع سمات الدولة المستقلة ذات السيادة، بما في ذلك العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، وتعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل داخل حدود آمنة وبضمانات دولية كاملة، لا يزال موضوعا مقلقا. وفي هذا الصدد، ترحب بنن بالجهود التي تبذلها إدارة أوباما والتي أدت إلى استئناف الحوار بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

وبالمثل، فإن الشلل في الأمم المتحدة بخصوص مختلف الأزمات السياسية والعسكرية يدل على الحاجة الملحة إلى إصلاح النظام الدولي، ولا سيما مجلس الأمن. وإجراء هذا الإصلاح سيكون دليلا حقيقيا على التزام الأمم المتحدة بإدارة المشاكل الكبيرة التي نواجهها اليوم على نحو شامل للجميع وبصورة أقل جدلا.

وتلتزم حكومة بنن التزاما ثابتا بعالمية جميع حقوق الإنسان وترابطها وعدم قابليتها للتجزئة، وتعتبرها الركيزة الثالثة لمنظومة الأمم المتحدة. وهي اعتبارات تحكم مشاركتنا في أعمال مجلس حقوق الإنسان حيث نسعى جاهدين إلى تشجيع إيجاد علاقة بين سلوك الدول والالتزامات الدولية التي تعهدت بها من خلال حوار مفتوح وتعاون مُثر بصورة متبادلة باعتبار ذلك السبيل الأكثر فعالية لتطوير وحماية حقوق الإنسان المعترف بها عالميا ولمكافحة الإفلات من العقاب.

ويجب أن تتعهد الحكومات بإيجاد مزيد من التلاحم بين أصحاب المصلحة وضمان التفاهم وتوافق الآراء بشأن المسائل الأساسية وتجنب الانقسامات الداخلية التي تقوض الدولة فيما تسعى القوى السلبية جاهدة باستمرار إلى نشر الدمار. وتلتزم حكومة بلدي بتعزيز مبادئ الديمقراطية وتنفيذ سياسات فعالة للتنمية المحلية. ولا تزال حكومة بلدي على اقتناع بأن تعزيز الديمقراطية وتطويرها ودعمها يمثل، بعيدا عن كونه ترفا، ضرورة حيوية لا يمكن تجنبها لجميع الدول الأفريقية.لذلك تسعى بنن جاهدة كل يوم لإيجاد السُبل والوسائل الكفيلة بتعزيز وتنسيق نظامها لربطه بصورة دائما بالقيم العالمية. وما زلت مقتنعا بأنه لا يمكن للديمقراطية أن تنفع وتفيد الناس ما لم تساهم في التنمية، والنهوض بالكرامة والحقوق الأساسية للمواطنين، وتساهم في تعزيز العدالة الاجتماعية وفي صون السلم والأمن الدوليين.

في الختام، أود أن أعرب عن مشاعر العزاء والمواساة لشعب بنن للشعب الشقيق في كينيا جراء المأساة التي شهدها في أعقاب الهجوم الإرهابي الذي وقع مؤخرا. ونعرب عن نفس المشاعر لجميع الناس في العالم الذين يعانون من التعصب والعنف الملازم له

رُفعت الجلسة الساعة ٢١/١٠.